صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليم

التجويع كسلاح «قذر» بيد نتنياهو وعصابته

بطون أطفال غزة تحولت الى ساحة حرب

النادي الصفاقسي

طارق سالم يراهن على الكأس و أيمن دحمان على صفيح ساخن

22

الجمعة 18 أفريل 2025 /6 محرم 1445هـ/عدد 708

العنف ضد الأطفال في تونس:

كلفته الإقتصادية بلغت 2.6 مليار دينار

5

فاجعة المزونة نتيجة قوانين بالية وتوازنات مختلّة

هل تقدر المبادرات الذاتية على إنقاذ المؤسسات التربوية؟

8

بعد وفاة تلميذ وإصابة اخرين في انقلاب شاحنة بالقصرين

عودة الجدل حول معضلة النقل في المناطق الريفية

6

تحت مجهر «24/24» : صيانة المؤسسات التربوية في تونس

توفير بيئة تعليمية ملائمة ضمان لمردودية ناجعة للتعليم

7

الافتتاحية

محمد بن محمود

دروس وعبر بعد فاجعة المزونة !

في حادث مأساوي هزّ ولاية سيدي بوزيد وعمّ جميع أنحاء تونس بالحـــزن، توفي ثلاثة تلاميذ وأصيب تلميذان آخران بجروح خطيرة جراء انهيار جدار في معهد المزونة الثانـــوي. هذا الحادث الذي وقع في وقت مبكر من صباح يـــوم الكارثة لم يكن مجرد حـــادث عابر، بل كان حلقة في سلســـلة من الإهمال والتقصير في صيانة المنشـــآت التعليمية، لا ســـيما في المناطق الداخلية من تونس، التي طالما كانت ضحية التهميش في السياسات التنموية.

فاجعة المزونة ليســـت مجرد حادث مأساوي، بل هي صرخة تدعو إلى التفكير الجاد في كيفية معالجة الفجوة التنموية بين المناطق الســـاحلية والمناطق الداخلية، التي يطغى عليها الفقر والإهمال.

إن ما حدث في المزونة يســـلط الضـــوء على واقع مرير تعيشـــه العديد من المدارس في المناطـــق الداخلية، حيث تعاني البنية التحتية من نقص شديد في الصيانة والترميم. لقد أصبح من الواضح أن غياب الرقابة الدورية على حالة المنشآت التعليمية وتهالك بعضها يشكل تهديدًا حقيقيًا لحياة التلاميذ. فهذه الفاجعة تكشـــف بكل وضوح عن تقصير خطير في توفير بيئة آمنة للتعليم، وهذا الإهمال في المدارس ليس مجرد إهمال في مبنى، بل هو إهمال في حياة الأبرياء من الأطفال الذين كانوا في مقتبل العمر، يسعون للحصول على العلم في بيئة يفـــترض أن تكون ملاذًا آمنًا لهم.

من المؤسف أن هذا الحادث لم يكن الأول من نوعه، بل هو بمثابة تذكير صارخ بأن مناطق مثل ولاية ســـيدي بوزيد وبعض المناطق الداخلية الأخرى تعيش على هامش التنمية في تونس. هذه المناطق، التي قدمت الكثير لتونس، خاصة دورها الكبير في الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي، لا تزال تعاني من تدهور البنية التحتية، بما في ذلك في المدارس. ورغـــم ذلك، نجد أن هذه المناطق تُترك في طي النسيان إلا في حالات الفواجع والكوارث.

إن فاجعة المزونة يجب أن تكـــون بمثابة جرس إنذار لجميع الجهات المعنية، ســـواء على مستوى الحكومة أو المجتمع المدني. لا يمكن لأي دولة أن تحقق تنمية شاملة دون أن تضمـــن حقوق مواطنيهـــا في المناطق الداخلية، الذين يظلون عرضة للفقـــر والتهميش في كل المجالات. ولاية ســـيدي بوزيد، مثل العديد مـــن المناطق الداخلية، تعاني من ضعف المشـــاريع التنمويـــة، ونقص فرص العمل، وهشاشة البنية التحتية، وبالتالي، لا يمكن تحميل التلاميذ وأسرهم في هذه المناطق مسؤولية ما يحدث من نتائج كارثية في غياب خطة تنموية شاملة تشمل جميع الجهات لم يتم العمل على ارسائها منذ استقلال البلاد.

لكن المعضلـــة الأكبر تكمن في أن هـــذه المناطق تُذكر في وســـائل الإعلام فقط في أوقات الأزمـــات، عندما تقع الحـــوادث أو الكوارث. فالتنميـــة الحقيقية لا تأتي عبر التعامل مع الأزمات فقط، بل من خلال اســـتثمار طويل الأمد في التعليم والصحة والبنية التحتية.

إن فاجعة المزونة تضع الحكومة أمام اختبار حقيقي في قدرتها على معالجة هذه الفجوة التنموية، وإن لم يتم اتخاذ خطوات حقيقية نحو تغيير هذا الواقع، فستستمر الفواجع والكوارث في تكرار نفسها، وتظل حياة المواطن التونسي في المناطق الداخلية مهددة.

الكل يعلم أن التوزيع غير المتوازن للمشاريع التنموية بين المناطق الســـاحلية والمناطق الداخلية له آثار سلبية على اســـتقرار المجتمع. إن الفقـــر والبطالة في المناطق الداخلية يدفعـــان العديد من الشـــباب للهجرة إلى المدن الكبرى أو حتى إلى الخارج بحثًـــا عن حياة أفضل. وهذا الوضع لا يمكن أن يســـتمر، لأن الفجـــوة التنموية بين مختلف المناطق تشكل تهديدًا للأمن الاجتماعي، وتؤدي إلى مشاعر الإحباط والظلم لدى المواطنين في هذه المناطق.

من الواضـــح أن فاجعة المزونة قـــد ألقت الضوء على العديد من القضايا التـــي لطالما كانت غائبة عن النقاش العام، أبرزها ضرورة محاسبة المسؤولين عن التقصير في صيانة المعاهد والمدارس في المناطق الداخلية، وعلى رأسهم المسؤولين المحليين ووزارة التربية.

إن هـــذه الحادثة لا يمكن أن تمر مـــرور الكرام دون أن تتحمل الجهات المعنية مســـؤوليتها كاملة، من أجل ضمان عدم تكرارها في المســـتقبل. يجب أن يكون هناك تحقيق شامل في أســـباب انهيار الجدار، وإذا تبين وجود إهمال، يجب أن تتم محاسبة المسؤولين عن ذلك.

في الوقت ذاتـــه، يجب أن تكون هـــذه الفاجعة دافعًا حقيقيًا للحكومة لاعتماد سياســـات تنموية شـــاملة، تضمن عدالة توزيع المشـــاريع التنمويـــة بين المناطق الســـاحلية والمناطق الداخلية. يجـــب أن يتم تخصيص موارد كافية لتطوير التعليـــم في هذه المناطق، من خلال ترميم المدارس وبناء منشآت تعليمية جديدة، وتوفير بيئة آمنة ومناســـبة للتعلم. التعليم يجب أن يكون أولوية في هذه المناطق، لأنه الأساس الذي يمكن أن يبني مستقبلًا أفضل للأجيال القادمة.

ختاما، فاجعة المزونة هي درس قاسي يجب أن نأخذه جميعًا على محمل الجد. لا بد من محاســـبة المقصرين، واتخـــاذ إجراءات عاجلة لمنع تكرار هـــذه الكوارث. كما يجب أن تكون هذه الحادثة دافعًا لخطط تنموية جديدة تضع المناطق الداخلية في صدارة الأولويات. يجب أن نعيد التفكير في سياســـاتنا التنموية لضمان أن تكون تونس كلها، من الشـــمال إلى الجنوب، على نفس المســـتوى من التنمية والفرص.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 29 903 073

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

زغوان تستضيف أيام الإبداع الأدبي

محمد الدريدي

تنتظم بالمركـــب الثقافي بزغوان خلال الفترة الممتدة مـــن 25 إلى غاية 27 من افريل الجاري فعاليـــات أيام الإبداع الأدبي بزغوان، وهي تظاهرة ثقافية وطنية يشرف عـــلى تنظيمها المركب الثقافي بزغوان، وذلك بـــإشراف المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بزغوان.

هذه المحطة الأدبية هي من المحطات الجهوية البارزة المعنية بالأدب وشؤونه وشجونه وقد تأسست منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي لتبرز كواحدة من أهم التظاهرات الأدبية الفكرية على صعيد الســـاحة الثقافية التونسية لتحتوي على جملة من الفقرات المختلفة وساعية للتفرد وتضم فقرات متنوعة مثل المعارض الفنيـــة والأدبية القراءات الشـــعرية والمداخلات الأدبيـــة النقدية مع المراوحات الموسيقية وخرجة الأدباء والمســـابقة الوطنية في الشعر والقصة والمقال الأدبي النقدي والمخطوط السردي أو الشـــعري أو المسرحي أو النقدي، إلى جانب تقديم مجموعة من الإصدارات الأدبية الجديدة والورشات التكوينية في الشعر والقصة والمقال يشرف عليها خيرة من الأساتذة والشـــعراء ووالقصاصين والروائيين في المجال الأدبي الثقافي في تونس أو خارجها ...

وتهدف التظاهرة إلى التعريف بالشعراء والقصاصين الشبان وصقل مواهبهم من خلال الورشات في الشـــعر والقصة مع طرح القضايا الأدبية للنقاش ومنها التي تهم الســـاحة الثقافية الأدبية التونسية من خلال اســـتدعاء خيرة النقاد المختصين في المســـائل والقضايا الأدبية مع منح الفرص للشـــعراء والقصصين الهواة والشـــبان لتعلم تقنيات الكتابة من خلال الورشـــات في الشعر والقصة.

هذه التظاهرة تجعل مدينة زغوان تعيش عرسا ثقافي أدبيا وطنيا لمدة ثلاثة أيام لتكون وجهة فكرية وطنية تجمع عددا من الأدباء في تونس ...

بصفته نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب

طارق الشريف يشارك في اجتماع لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك

تستضيف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، اجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك الدورة (57) والتي انطلقت أعمالها في مقر الألكسو بتونس على مستوى الخبراء يومي 14 و15 أفريل 2025.

وبصفته نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب يشارك رئيس كونكت الدولية طارق الشريف ممثلاً عن الاتحاد في اجتماعات محور أعمال هذه الدورة 57 للجنة لبحث تعزيز العمل العربي المشترك ودعم الاقتصادات العربية ومواجهة التحديات الإقليمية والعالمية والتي تؤثر على الدول العربية بشـــكل مباشر، وتعزيز الترابط بين الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري والاستثماري.

كما تناول جدول أعمال هذا الاجتماع مجموعة من البنود من بينها دور منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك في دعم الدول ما بعد النزاعات خاصة دولة فلســـطين من خلال مشروع تعزيز إعادة إعمار قطاع غزة وتعزيز إعادة الإعمار في سوريا.

سفارة الهند بتونس

احتفالات باليوم الـ 60 للتعاون الفني والاقتصادي الهندي في تونس

احتفلت ســـفارة الهنـــد في تونس بالذكرى الستين ليوم التعاون الفني والاقتصادي الهنـــدي (ITEC) في 27 مارس 2025 في احـــد فنادق قمرت بتونس العاصمة. وكان سعادة السيد طارق الرباعي عضو البرلمان التونسي الضيف الرئيسي في هذه المناسبة.

وفي كلمة ألقتها في هذه المناســـبة، قالت ســـعادة الدكتـــورة ديفياني خوبراغادي، ســـفيرة الهند المعتمدة لدى الجمهورية التونسية، إن برنامج "إيتاك" هو برنامـــج رائد لحكومة الهند، يهـــدف إلى مشـــاركة تجربة الهند التنموية وخبراتها مع أكثر من 160 دولة شريكة. وقد قام البرنامج حتـــى الآن بتدريب أكثر من 225 الف مسؤول في القطاعين المدني والدفاعي عـــلى حد ســـواء، ممـــا يجعله أحد أقدم وأنجح المبـــادرات الدولية لبناء القدرات.

وقالت إنـــه اعترافـــاً بنجاح هذا التعاون، قامت حكومة الهند مؤخراً بزيادة عدد المقاعد التدريبية المتاحة لتونس إلى 100 مقعد تدريبي. وترمز هذه الزيـــادة في المقاعـــد التدريبية إلى التـــزام حكومة الهند بمشـــاركة خبراتهـــا ومعارفها مـــع تونس في إطـــار التعاون بين بلـــدان الجنوب. وقد اســـتفاد حتـــى الآن حوالي 700 تونسي مـــن برنامج التدريب في مركز تكنولوجيا المعلومـــات والاتصالات. ومع ذلك، لم يتســـن الاســـتفادة إلا من 38 مقعـــداً فقط في العام الماضي. ولذلك، فقـــد وجهت نداءً إلى الوزارات التونســـية للاســـتفادة الكاملة من الأماكن المتاحة في السنوات القادمة.

وأضافت سعادة الســـفيرة أيضاً إن برنامـــج" آيتـــك" لا يتعلق فقط بالتطوير المهني، بل يقدم أيضاً تجربة ثقافية ثرية. وفي سياق استشهادها برســـالة معالي رئيس الوزراء شري نارينـــدرا مودي، قالـــت:" الهند بلد لطالمـــا لعب دوراً بنّاءً على الســـاحة العالميـــة. إن عرضنا للمســـاعدات الإنمائية، ونموذجنا التنموي لا يقوم على" الأخذ والعطاء" بل يسترشـــد بالمتطلبات التنموية للبلدان الشريكة. ولطالما تمحور جل اهتمامنا على بناء القدرات وتنمية الموارد. "

وشكر السيد طارق الربعي عضو البرلمان التونسي حكومة الهند وأعرب عن تقديره لبرنامـــج الهند للتنمية في أفريقيا ودعـــا إلى مزيد من تعزيز التبـــادل بـــين الشـــعبين والعلاقات التجارية وتبـــادل المعرفة والخبرات. وقـــال إن هذا الأمر يكتســـب أهمية خاصة مـــع احتفال البلدين بالذكرى السابعة والســـتين لإقامة العلاقات الدبلوماســـية في عـــام 2025 كمـــا أشار السيد ســـفيان السباعي، نائب مديـــر تنمية التجـــارة الخارجية في وزارة التجـــارة، وهـــو أحد خريجي برنامـــج ITEC لعـــام 2023، إلى تجربتـــه التدريبيـــة في البرنامج في الدورة المتخصصة في قضايا مختارة من قضايا منظمـــة التجارة العالمية: الزراعة، والخدمات، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلـــة بالتجارة، واتفاقيـــة التجارة الإقليمية في المعهد الهنـــدي للتجـــارة الخارجية، مركز دراســـات منظمة التجارة العالمية. وتحـــدث عـــن تجربتـــه التحولية خلال البرنامج، مســـلطًا الضوء على كيفية تزويده الـــدورة برؤى عملية في ديناميكيات التجـــارة العالمية، لا ســـيما في الزراعة والخدمات والملكية الفكرية. وشـــكر الحكومة الهندية والمعهد الهندي للتجارة الخارجية على الفرصة الثمينة التي أتاحت له تعميق فهمه للسياســـات التجارية وتعزيز شراكات تونس التجارية الدولية.

وقد حضر هذا الحدث 80 مستفيداً تونسياً من المســـتفيدين من برامج التدريـــب في برنامج آيتك من مختلف الوزارات التونســـية. كما تم عرض فيلم قصـــير يتضمن ملاحظات دولة رئيس الـــوزراء حـــول برنامج آيتك وفائدته كبرنامج لبناء القدرات.

وبعد اختتام الجزء الرســـمي من البرنامج، تفاعلت ســـعادة السفيرة مع جميع خريجـــي برنامج ITEC للتعـــرف على"تجاربهـــم في الهند " خلال مأدبة عشاء تضمنت المأكولات الهندية والتونسية.

الحكومة شرعت في اعداده

رهانات عالية لمخطط التنمية؟

صابر الحُرشاني

تتزامن بداية الشروع في اعداد المخطط الخماسي المقبل للتنمية مع رهانات عالية يفرضها تصاعد المطالب المشروعة للمواطنين وعدم القدرة على الاستجابة اليها في السنوات الماضية.

وقد شرعت الحكومة في الإعداد لمخطط التنمية 2026-2030، في خطوة اعتبرتها رئيسة الحكومة سارة الزعفراني الزنزري مفصلية في إعادة رسم مسار التنمية وفق رؤية جديدة متوافقة مع ما ورد في دستور 25 جويلية، وتُجسّد تطلّعات التونسيين في تنمية عادلة وشاملة.

و مخطط التنمية هو وثيقة استراتيجية تُعدّها الحكومة لضبط التوجهات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال فترة زمنية محددة، عادة خمس سنوات و يهدف إلى تحقيق النمو، والعدالة المجالية، وخلق فرص العمل، ويعتمد على تقييم الحاجيات الفعلية للمواطنين وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات والمناطق ذات الأولوية.

وفي مستهل الجلسة التي انعقدت بحر هذا الاسبوع، ذكّرت رئيسة الحكومة بأنّ هذا المخطط ليس مجرّد وثيقة تقنية، بل هو امتداد لمبادئ دستورية واضحة، حيث تنص توطئة الدستور على أن «الديمقراطية السياسية لا تستقيم إلا بديمقراطية اقتصادية واجتماعية»، وهو ما يعني عمليًّا أن التنمية لم تعد مسألة رقمية أو ترتيبات مركزية، بل أصبحت ركيزة أساسية في تكريس العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وتحقيق الانسجام المجتمعي.

رهانات المخطط التنموي

ولعلّ أبرز رهان يطرحه هذا المخطط هو القطع مع منوال تنموي تقليدي قائم على المركزية، والمرور إلى نموذج تصاعدي من القاعدة إلى القمة، يبدأ من المجالس المحلية والجهوية والإقليمية، وصولًا إلى السياسات الوطنية، حيث يعكس هذا التحول الجوهري بوضوح النظرية القائمة على «الديمقراطية القاعدية» سبيلا لتجديد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ويضع المخطط الجديد نصب عينيه منهجية جديدة في الإعداد، تقوم على رصد حاجيات المواطنين من مواقعهم، من المعتمدية إلى الجهة فالإقليم، ثم رفعها نحو المستوى الوطني ويعلن هذا النمط التصاعدي القطع مع ممارسات التخطيط السابقة التي يعتبرها كثيرًا ما تجاهلت الواقع المحلي، وفشلت في إنجاز مشاريع تستجيب لحاجات حقيقية، أو تعطّلت بسبب غياب التشاور الفعلي مع المتساكنين وممثليهم.

ويُعدّ هذا التحوّل تحديا كبيرًا على مستويات عدّة: أولًا، لانه يحتاج إلى قدر عالٍ من التنسيق بين مختلف الهياكل، وثانيًا، لكونه يتطلب جاهزية إدارية وتقنية لدى المجالس المحلية والجهوية، وثالثًا، لانه يفرض ضرورة توفر قاعدة بيانات محينة، وآليات ناجعة لمتابعة الإنجاز وتقييم الأداء.

مطلب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي

و من أبرز الأهداف التي أعلنها المجلس الوزاري، هو تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل، وهو شعار كبير يخفي وراءه مجموعة من التعقيدات الهيكلية التي طالما عانى منها الاقتصاد التونسي، من أبرزها ضعف التكامل بين الجهات، وتركّز المشاريع في بعض المحاور دون غيرها، وهو ما خلق هوّة تنموية بين الجهات .

ويُعوّل في هذا السياق على أن يُعيد مخطط التنمية 2026-2030 الاعتبار إلى مفهوم العدالة التنموية، عبر توفير تمويلات أكثر توازنًا، وتنفيذ مشاريع في البنية التحتية والخدمات والصناعة الفلاحية والمجالات ذات الميزة التنافسية المحلية.

كما لم يعد مقبولًا أن تظلّ المخططات التنموية حبرًا على ورق، أو أن تُنفّذ بعيدا عن أعين الرقابة والمساءلة، ولذلك، نصّت منهجية العمل الجديدة على إرساء منظومة متكاملة للإعداد والمتابعة والتقييم، وهو رهان آخر في حدّ ذاته، إذ يتطلّب ترسيخ ثقافة حوكمة رشيدة داخل الإدارات العمومية، وتكوين الكفاءات المحلية القادرة على مراقبة حسن تنفيذ المشاريع ومساءلة المتقاعسين.

وتزداد أهمية هذا المحور حين نعلم أن عديد المخططات السابقة فشلت نتيجة غياب المتابعة، أو بسبب الفساد والبيروقراطية التي عطلت المسار التنموي وأهدرت المال العام.

تنمية في اطار وحدة الدولة

و رغم اعتماد المنهجية التصاعدية، فإن المخطط لا ينفلت من إطار وحدة الدولة، بل يعمل ضمنها، وهذا رهان حيوي، لأن الديمقراطية المحلية لا يجب أن تتحول إلى تجزئة في السياسات، أو إلى تضارب في الأولويات، بل ينبغي أن تُؤطّر ضمن رؤية وطنية شاملة ومتناسقة.

من هنا تأتي أهمية توصيات المجلس الوزاري، خاصة في ما يتعلق بتعزيز المرافقة الفنية من قبل الهياكل العمومية للمجالس المحلية والجهوية، وإعداد برامج تكوين موحّدة، وتذليل العقبات أمام عمل المجالس في مختلف الجهات.

وقد أقرّ المجلس الوزاري أيضا رزنامة دقيقة لإعداد المخطط، وهو ما يُفترض أن يضع حدا للتأخيرات غير أن هذه الرزنامة لن تكون ذات جدوى ما لم تُرفق بإرادة كافية، وتشريك فعلي للمواطنين باي شكل من الاشكال في كل مرحلة من مراحل الصياغة والتنفيذ، حيث ان الرهان هنا لا يتعلق فقط بالإعداد الجيّد، بل بقدرة الدولة على تنفيذ ما يُخطّط له، وعلى تحويل المبادئ إلى برامج، والبرامج إلى مشاريع قابلة للإنجاز، والمشاريع إلى إنجازات واقعية في حياة الناس.

وفي عمق هذا المسار، يُمكن اعتبار مخطط التنمية القادم بمثابة عقد اجتماعي جديد، يعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمواطن، ويمنح الجهات دورًا فعليًا في تقرير مصيرها التنموي، و بالتالي فإن نجاح هذا المخطط لا يُقاس فقط بعدد المشاريع، بل بمدى شعور المواطن أنه شريك حقيقي في صياغة الأولويات.

العنف ضد الأطفال في تونس:

كلفته الإقتصادية بلغت 2.6 مليار دينار

ندى الغانمي

حاولت القوانين والتشريعات التونسية، حماية الطفل من العنف المسلط عليه نظرا لدراسات وأرقام أكدت ارتفاع الخطر والتهديد على الطفل والطفولة في تونس.

هذا وقدّرت نتائج دراسة جديدة أنجزتها وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بدعم من «اليونيسف» بتونس الكلفة الاقتصادية للعنف ضد الأطفال في تونس خلال سنة 2022 بنحو 2.6 مليار دينار، أي ما يعادل 1.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

وبحسب ما كشفته منظمة «اليونسيف»، اعتمدت هذه الدراسة على منهجية دولية تم تكييفها مع النموذج التونسي وأخذت بعين الاعتبار تكاليف الصحة والعدالة والحماية الاجتماعية، وكذلك الخسائر في رأس المال البشري، وانخفاض الإنتاجية وتدهور جودة الحياة على المدى الطويل.

وتم الاعلان عن نتائج هذه الدراسة، الجمعة 11 أفريل 2025، خلال ورشة احتضنها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والمعلومات حول المرأة وحضرتها وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ أسماء الجبري وممثل اليونيسف بالنيابة في تونس سيلاس رابولد، وعدد من المسؤولين.

وبحسب نتائج هذه الدراسة بلغت الكلفة الاقتصادية للعنف النفسي ضد الأطفال 1.4 مليار دينار، ويعد الأولاد الأكثر تأثرا بسبب تعرضهم لبعض أشكال العنف، وفق الدراسة. كما كشفت الدراسة أن تونس تعد واحدة من أبرز الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي يتعرض فيها الأطفال الى اساليب تربية تعتمد على العنف.

ووفقا لمسح المؤشرات المتعددة (MICS) الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء في عام 2023، يتعرض ثمانية من كل عشرة أطفال تتراوح أعمارهم بين 10 و14 عاماً لأساليب تربية عنيفة داخل الاسرة.

كما يتعرض أكثر من ثلاثة أطفال من كل خمسة لعقوبات بدنية، وأكثر من ثلاثة أطفال من كل أربعة لأشكال من العنف النفسي. وأكدت منظمة «اليونيسيف» أن تلك الممارسات العنيفة لها عواقب خطيرة وطويلة الأمد على رفاه الأطفال الجسدي والعقلي والعاطفي، وتستمر في تعزيز دوائر العنف والهشاشة في سن البلوغ. كما تؤثر أيضاً على المجتمع بشكل عام، مما يهدد التماسك الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي. وفي كلمة ألقاها بمناسبة نشر نتائج الدراسة المذكورة قال ممثل اليونيسف بالنيابة بتونس إن «كل دينار يتم استثماره في الوقاية يساعد في تجنب تكاليف اجتماعية واقتصادية أكبر بكثير مشيرا الى ان اليونيسف تظل ملتزمة بالكامل إلى جانب تونس لبناء مستقبل أكثر أماناً وعدلاً لكل طفل».

وشدد على ضرورة الاستثمار بشكل أكبر في برامج الوقاية، من خلال أنظمة حماية اجتماعية تراعي احتياجات الأطفال، ومن خلال تعزيز آليات دعم الأسر الضعيفة للحد من عوامل المخاطرة المتعلقة بالفقر، والضغط الأبوي، والإقصاء الاجتماعي، وإدماج الوقاية من العنف في السياسات التعليمية والاجتماعية لضمان استجابة متعددة القطاعات ومتناسقة، وغيرها.

وتمثل الدراسة التي تم تقديمها اليوم خطوة هامة نحو بناء سياسات وبرامج قائمة على الأدلة، كما تبرز الحاجة الملحة لوضع الوقاية من العنف في صميم الأولويات الوطنية والعمل الآن لضمان حق كل طفل في تونس في النمو في بيئة حامية ومحفزة.

وكانت منظمة الطفولة العالمية «يونيسف» قد عبّرت، في 2019، عن فزعها واستيائها الشديد من مشاهد العنف ضد الأطفال داخل الأسر التونسية بعد تداول مواقع التواصل الاجتماعي لصور لطفل مقيد القدمين بالفناء الخلفي لمنزل عائلته وممسكا بالأرض للحفاظ على توازنه بشكل واسع في تونس. وقالت «ترتكز تربية الأطفال وتعليمهم على الحنان وليس العنف»، مضيفة أن «العنف غير مقبول بأي شكل من الأشكال، لا شيء يبرر استخدام العنف بشكل عام بما في ذلك ضد الأطفال».

العنف قد يؤدي للإنتحار

كما أطلقت وزارة المرأة أواخر السنة الماضية، حملة للتوعية بمخاطر العنف ضد الأطفال تحت شعار «يكبر وما ينساش»، أكدت حينها وزارة المرأةأن الحملة تستهدف شريحة واسعة من مختلف فئات المجتمع في تونس وخاصة الأولياء والأطفال والمهنيين المتعاملين مع الأطفال.

وتهدف الحملة، وفق الوزارة، إلى خلق وعي مجتمعي للتصدي لجميع أشكال العنف المسلط على الطفل والتحسيس والتوعية والتثقيف بالجوانب القانونية والنفسية وآثار العنف على الأطفال والمجتمع.

وخلصت الدراسة إن «المنزل»الذي يعد مكانا خاصا للطفل سجل أعلى نسبة تهديد للأطفال بنسبة تقارب الـ60 في المئة من جملة 22690 إشعارا وردا على مندوبي حماية الطفولة، يليه الشارع بنسبة 18 في المئة ليتصدر بذلك المرتبة الثانية.

وتتعلق هذه الإحصائيات بنشاط مندوبي حماية الطفولة لعام 2022، والتي تينبأن خطر البيت أكبر من الشارع على الأطفال في تونس، وأوضحت أن الشارع يأتي في المرتبة الثانية من حيث تسجيل حالات تهديد للأطفال وذلك بنسبة 18 في المئة تليه المؤسسات التربوية بنسبة 13 في المئة، فالمؤسسات الصحيّة بنسبة 4 في المئة ثم المؤسسات الأمنية والرعائية بنسبة 1 في المئة.

العنف في الوسط المدرسي شائع أيضا

وتفيد معطيات وزارة التربية إلى حدود أكتوبر 2022، بأن الوسط المدرسي التونسي يسجّل سنوياً بين 13 ألفاً و21 ألف حالة عنف، في المدارس الإعدادية والمعاهد، مقدرة أن هذه النسبة تراوح بين 1.7 و2 بالمائة من نسبة العنف العامة، وهي دون المعدلات العالمية للعنف في الوسط المدرسي.

في المقابل، تشير البيانات الصادرة عن الجامعة العامة للتعليم الثانوي، إلى تسجيل 24 ألف حالة عنف عام 2023، ما يجعل تونس مصنفة في المرتبة الثالثة عالمياً.

محاولات للحد من العنف بالوسط المدرسي

وفعّل المرصد الوطني للتربية منذ بداية السنة الدراسية الماضية، تطبيقة «عين» التي تخول لكل المعاهد والمدارس الإعدادية الإعلام عن كل المظاهر الخطيرة التي يقع تسجيلها حينيا.

وبالفعل فقد تم تسجيل عديد الحالات منها العنف البدني واعتداءات على التجهيزات ومحاولة انتحار، وتم التدخل من قبل الأطراف المعنية سواء المؤسسة التربوية أو مندوبية التربية أو الوزارة.

من جهتها أكدت وزارة التربية من خلال ندوات حول الموضوع أنها ووزارة الداخلية تعملان في إطار التنسيق التام، من أجل مكافحة العنف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر في المحيط التربوي، بالاستناد الى فهم الأسباب المؤدية الى ارتفاع حالات العنف في الوسط المدرسي وفي محيطه ثم البحث عن حلول لها مع السعي لخلق آليات للتوقي من ظاهرة العنف.

ويؤكد مراقبون، أن هناك العديد من العوامل الّتي يجب الاشتغال عليها للحد من ظاهرة العنف ضد الأطفال التي تعكس أزمة اجتماعية واقتصادية تعيشها البلاد، ولردعها من الضروري تعزيز دور الأسرة وتأمين تنشئة اجتماعية سليمة لهم.

بعد وفاة تلميذ وإصابة اخرين في انقلاب شاحنة بالقصرين

عودة الجدل حول معضلة النقل في المناطق الريفية

منذ يومين تقريبا، سجلت تونس اخر ماسي طرق الموت التي تحصد سنويا أرواح المئات في مختلف جهات البلاد، بطريقة أو بأخرى، وتتمثل صورة الحادث هذه المرة، في انقلاب شاحنة خفيفة، عشية يوم الثلاثاء 15 أفريل 2025، بمنطقة المزيرعة من معتمدية حاسي الفريد من ولاية القصرين، وتسببها في وفاة تلميذ وإصابة اثنين آخرين بإصابات متفاوتة الخطورة.

بعد الحادثة تم نقل المصابين إلى المستشفى الجهوي «بدر الدين العلوي» بالقصرين لتلقي الإسعافات اللازمة، وفق ما أوردته وكالة تونس إفريقيا للأنباء. بينما تأكد أنّ 3 آخرين قد أصيبوا إصابات خفيفة وفق تأكيد النائب بالمجلس المحلي للتنمية بحاسي الفريد، مصطفى الذيبي في تصريح لمصدر نفسه، مضيفًا أنّ الحادث جدّ أثناء عودة التلاميذ المذكورين إلى منازلهم على متن شاحنة من نوع «إيسيزي»، وفق قوله. ونقلت إذاعة القصرين من جانبها، أنّ «المصادر الطبية بالمستشفى الجهوي بالقصرين أكدت أن حالة المصابين اللذين وصلا إليه في هذا الحادث مستقرة حيث تعاني مصابة أوجاعًا في الرأس ويعاني تلميذ من كسور على مستوى الساق وحالتهم بعيدة عن الخطر»، وفق المصدر نفسه.

إجراءات تهم نقل التلاميذ في القصرين بعد الحادث

وبعد الحادث الأليم، قرر والي القصرين زياد الطرابلسي مساء الثلاثاء 15 أفريل 2025، اتخاذ بعض الإجراءات إثر وفاة تلميذ وإصابة اثنين آخرين في انقلاب شاحنة خفيفة، أثناء عودة التلاميذ المذكورين إلى منازلهم على متن شاحنة بحاسي الفريد.

وبعد الاستماع إلى أهالي المنطقة قرر الوالي تخصيص حافلة المجلس الجهوي لنقل التلاميذ إلى المدارس الابتدائية، وتغيير الحافلة المخصصة لنقل تلاميذ المعهد الثانوي، كما أعلن التكفل بالوضعية الاجتماعية لعائلة الضحية ومواصلة تقديم الرعاية والإحاطة الصحية والنفسية لهم.

كما دعا والي القصرين إلى استعجال النظر في ملف تزويد المنطقة بالماء الصالح للشرب، وإعادة فتح مركز بريد خنقة الجازية في الجهة، وذلك وفق ما ورد على الصفحة الرسمية لولاية القصرين على موقع فيسبوك.

حوادث النقل العشوائي شبح لا ينتهي

وتعد ظاهرة النقل العشوائي، ظاهرة منتشرة في الأرياف وفي عدة مناطق وجهات في تونس، إذ يضطر المواطنون لإعتماد الشاحنات الفلاحية كوسيلة نقل يومية، حيث يعتمدها العمال والعاملات الفلاحيات والتلاميذ وباقي اهالي تلك الجهات رغم أنها وسائل غير امنة وتتسبب في حوادث وخسائر بشرية كبيرة.

عودة لحوادث نقل «الفلاحات»

من جهة أخرى، عشرات النساء في تونس، ذهبن ضحية بحثهن عن لقمة العيش، الضحايا من العاملات الفلاحيات اللواتي لقين مصرعهن في حوادث شاحنات تقلهن للعمل يوميا، نساء تعتمدن شاحنات لنقل البضائع مكتظة تحملهن بطرق غير قانونية داخلها وبطرق عشوائية وخطرة، يحاول سواقها العبور بعيدا عن أعين الشرطة، فيلتجؤون للإسراع والقيادة الجنونية وغيرها من المخالفات التي خلفت ضحايا تزايد عددهم عبر السنوات الأخيرة.

وما انفكت حوادث المرور التي تتعرض لها العاملات في القطاع الفلاحي تتكرر في تونس حاصدة أرواح العشرات منهن، في مختلف المناطق الريفية، في ظل غياب تام لتفعيل القانون المنظم لنقل العملة والعاملات في المجال الفلاحي، رغم الدعوات المتكررة التي يطلقها نشطاء المجتمع المدني لتطبيقه.

ووصف مراقبون الحوادث بالموت الجماعي الذي عرى من جديد ظروف عمل المرأة التونسية في المجال الفلاحي ومدى الانتهاكات والاستغلال الاقتصادي، في غياب كامل للحماية الاجتماعية والتغطية والتأمين على الحياة، من خلال تكرر استعمال شاحنات الموت لنقل الفلاحات وعمال الحضائر عمال بعقود مؤقتة دون أدنى حماية أو رعاية.

ولا تزال حوادث المرور التي يتسبب فيها النقل العشوائي في تونس مستمرة، وما فتئت أرقام ضحاياها ترتفع، رغم صيحات الفزع المتواصلة من منظمات المجتمع المدني التي تدعو إلى ضرورة إيجاد آليات تضع حدًا لحوادث الموت التي تحصد أرواح العاملات والتلاميذ في الأوسط الريفية بشكل مستمر.

وللتذكير فإن حادث وفاة التلميذ بحاسي الفريد أتى يوما بعد فاجعة انهيار جزء من سور معهد مزونة من ولاية سيدي بوزيد، التي تسبب في وفاة 3 تلاميذ، يدرسون بالرّابعة علوم تقنيّة، وجرح اثنين آخرين، تم نقلهما إلى المستشفى الجهوي بالجهة. وقد شهدت البلاد حالة من الإتقان، وتحميل السلطات المختصة المسؤولية باعتبار أنه سبق أن تم الإشعار بمدى خطورة وضعية جدار المعهد. وأثارت الحادثة استياء واسعا على منصات التواصل الاجتماعي، وندد نشطاء بتردّي البنى التحتية للمؤسسات التربوية، وبتجاهل المطالب بالتدخل لإيجاد حلول التي ترفع من حين للآخر. وندد آخرون بما اعتبروه «تهميشًا وتجاهلًا» للمناطق التي توجد في الولايات الداخلية، وعدم تخصيص ميزانيات كافية لمؤسساتها وتحسين بنيتها التحتية، متسائلين إلى متى يستمر هذا الوضع في ظل تواصل اعتماد سياسات تكرّس المركزية، حسب تقديرهم.

تحت مجهر «24/24» :
صيانة المؤسسات التربوية في تونس

توفير بيئة تعليمية ملائمة ضمان لمردودية ناجعة للتعليم

اعداد : مفيدة عياري

في مطلع الاسبوع الجاري ، اهتزت ولاية سيدي بوزيد على وقع حادثة مأساوية أودت بحياة ثلاثة تلاميذ في معهد المزونة بعد ان سقط جدار على رؤوسهم أثناء تواجدهم داخل فناء المعهد، مما أسفر عن وفاتهم على الفور. كانت هذه الفاجعة بمثابة صدمة قاسية للمجتمع عامة وأهالي المنطقة خاصة، حيث كانت هذه الأرواح الطاهرة تمثل المستقبل والأمل الذي يسعى الجميع إلى رعايته.

هذه الحادثة الأليمة سلطت الضوء على أزمة قد تكون نائمة في أعماق النظام التربوي في تونس: وضعية البنية التحتية للمؤسسات التربوية، التي أصبحت مهددة نتيجة الإهمال المستمر في صيانتها وإصلاحها. فالمؤسسات التعليمية، مثل معهد المزونة، والتي يفترض أن تكون بيئة آمنة ومهيأة لتعليم أبنائنا، أصبحت اليوم في وضعية متردية تثير القلق، بل وتعرض حياة التلاميذ والعاملين فيها للخطر.

واقع المؤسسات التربوية في تونس

تواجه العديد من المؤسسات التربوية في تونس تحديات كبيرة تتعلق بحالة بنيتها التحتية. في المناطق الريفية والداخلية، لا يزال العديد من المعاهد والمدارس يعتمد على مبانٍ قديمة جدًا، معظمها بني في فترات سابقة من القرن الماضي. بعض هذه المنشآت تفتقر إلى مقومات السلامة الضرورية، وتحتاج إلى إصلاحات شاملة لضمان سلامة الجميع داخل أسوارها.

في الكثير من المدارس، تكمن المشاكل في وجود جدران متصدعة، أسطح متهالكة، ومرافق صحية غير ملائمة، مما يؤثر بشكل كبير على البيئة التعليمية. ومع قلة الموارد والتمويل، أصبح من الصعب على وزارة التربية أو السلطات المحلية معالجة هذه القضايا بشكل منتظم وفعّال.

حوادث مأساوية تكشف الواقع

حادثة المزونة ليست الأولى من نوعها، فقد سبقها العديد من الحوادث التي أبرزت خطر الإهمال في صيانة المؤسسات التربوية. لكنها جاءت لتضع أصبعها على الجرح بشكل أكثر وضوحًا، ولتؤكد أن الوضع لا يحتمل الانتظار أو التهاون.

السؤال الذي يطرح نفسه بعد هذه الحادثة هو: كيف يمكن ضمان سلامة التلاميذ في بيئات تعليمية غير صالحة للاستخدام؟ وفيما كان الجميع يراقب ويدين الحادث، كانت هناك أصوات تدعو إلى ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لضمان إصلاح المؤسسات التربوية وتوفير بيئة آمنة للتعليم.

أهمية إصلاح وصيانة المؤسسات التربوية

إصلاح وصيانة المؤسسات التربوية ليس مجرد عملية تقنية تهدف إلى تحسين الوضع المادي للمباني، بل هو ضرورة تندرج تحت إطار حماية الإنسان، لا سيما الأطفال والشباب الذين يقضون جزءًا كبيرًا من وقتهم في هذه المؤسسات. عندما تصبح البنية التحتية للمؤسسات التعليمية متهالكة، فإنها تعكس فشلًا في استثمار مستقبل الأجيال القادمة.

إصلاح وصيانة المدارس والمعاهد ضرورة للحفاظ على السلامة العامة لان وجود بيئة تعليمية آمنة يسهم بشكل كبير في تعزيز قدرة التلاميذ على التركيز والتحصيل العلمي. ومن خلال هذه البيئة، يمكن للمدرسين أيضًا أداء مهامهم بكل كفاءة، مما ينعكس بشكل إيجابي على جودة التعليم.

التحديات التي تواجه إصلاح المؤسسات التربوية

رغم أهمية القضية، يواجه قطاع التعليم في تونس عدة تحديات تؤثر سلبًا على قدرة الدولة في إصلاح وصيانة المدارس. أول هذه التحديات هو ضعف الميزانية المخصصة للصيانة، حيث يذهب معظم التمويل إلى الرواتب والنفقات الجارية، ولا يكاد يكفي لتغطية تكاليف صيانة المنشآت.

إضافة إلى ذلك، فإن غياب التنسيق بين الوزارات المعنية يجعل من الصعب إدارة هذه المشكلة بشكل فعال. فوزارة التربية قد لا تكون هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن صيانة المباني المدرسية، إذ تحتاج بعض الإصلاحات إلى تدخل من وزارة التجهيز أو البلديات المحلية.

الخطوات المطلوبة للإصلاح

من الضروري أن تتخذ الدولة خطوات عاجلة لتحسين الوضع، سواء على مستوى البناء أو الصيانة، لضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث المأساوية. هناك عدة مقترحات يمكن أن تكون بداية للتغيير منها إجراء فحوصات دورية للمباني التربوية، حيث يجب على السلطات المختصة إجراء فحوصات منتظمة لكل المنشآت التعليمية لتحديد مدى صيانتها وجاهزيتها لاستقبال التلاميذ. هذا يتطلب تخصيص ميزانية مستقلة لصيانة المؤسسات التربوية، بعيدًا عن الاعتمادات الخاصة بالرواتب.

وضع خطة استراتيجية طويلة المدى أيضًا أمر ضروري، حيث يجب على الحكومة أن تعمل على وضع خطة شاملة للإصلاح المستدام للبنية التحتية للمدارس والمعاهد. هذه الخطة يجب أن تشمل تقييمًا حقيقيًا لحالة المؤسسات التعليمية في كافة أنحاء البلاد، مع تحديد أولويات الإصلاح بناء على درجة التهالك والخطورة.

من جانب آخر، يمكن أن تساعد الشراكات بين القطاع العام والخاص في توفير التمويل اللازم لإصلاح المؤسسات التربوية. ففي بعض الدول، تُعتبر هذه الشراكات وسيلة فعالة لتسريع عملية الإصلاح والبناء في القطاع التعليمي.

وأخيرًا، يجب أن يكون هناك دور أكبر للمجتمع المدني في هذا الملف، سواء من خلال حملات توعية أو من خلال مساعدة السلطات لضمان توفير بيئة تعليمية آمنة.

وفي العموم تبرز حادثة وفاة التلاميذ في معهد المزونة ضرورة الإصلاح الفوري للمؤسسات التربوية في تونس. لا يمكن للرقي بالمجتمع التونسي أن يتم الاستمرار في إهمال هذا القطاع الحيوي. فالاستثمار في البنية التحتية للتعليم هو استثمار في المستقبل، وفي حماية الأجيال القادمة. ويجب أن تكون إصلاح وصيانة المؤسسات التربوية أولوية لا تحتمل التأجيل، ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تتحمل مسؤولياتها في تحقيق ذلك.

فاجعة المزونة نتيجة قوانين بالية وتوازنات مختلّة

هل تقدر المبادرات الذاتية على إنقاذ المؤسسات التربوية؟

صابر الحُرشاني

تكشف «فاجعة المزونة» التي راح ضحيتها تلاميذ أبرياء الوجه القاتم لمنظومة تربوية تحاصرها القوانين البالية والتوازنات المالية المختلّة، ليُطرح السؤال مجددا حول قدرة المبادرات الذاتية على انقاذ ما تبقّى.

ومن اللافت أن الحادثة المأساوية التي جدت الاثنين الماضي لم تكشف هشاشة البنية التحتية للمؤسسات التربوية فحسب، بل عرّت واقعا غارقا في التعقيد الإداري والعجز المالي، لتعيد إلى الواجهة تساؤلات قديمة جديدة حول من يتحمّل المسؤولية؟ وهل يبقى الترميم رهين الانتظار؟ أم أن خلاص المدرسة العمومية قد يكون في مدّ أياد متطوّعة حين تتسبب المالية العمومية في العجز عن الوفاء بالالتزامات المحمولة على الدولة.

عجز مزمن وخيارات محدودة

و باتت المؤسسات التربوية العمومية تعاني في السنوات الأخيرة من تدهور متزايد في البنية التحتية، نتيجة تقادم أغلب الأبنية وانعدام أعمال الصيانة الضرورية.

ورغم أن وزارة التربية تضع هذا الملف ضمن أولوياتها المعلنة، فإن الموارد المالية المتاحة تظل محدودة، ومتأثرة بتوازنات مالية دقيقة فرضتها أوضاع اقتصادية خانقة، ففي إطار الضغط على النفقات العمومية ومحاولة التقليص من عجز الميزانية، تجد الحكومة نفسها أمام اختيارات صعبة، يأتي فيها الاستثمار في البنية التحتية التربوية في مرتبة متأخرة مقارنة بملفات أخرى تُعتبر أكثر إلحاحا.

وتشير تقارير رسمية إلى أن أكثر من نصف المؤسسات التعليمية في تونس تحتاج إلى تدخلات عاجلة، إما لإصلاح الأسوار، أو لصيانة القاعات، أو لترميم المرافق الصحية، ومع غياب الميزانيات الكافية، يصبح الحفاظ على سلامة التلاميذ والمربين رهين انتظارات قد تطول لسنوات.

منظومة بيروقراطية معطّلة

ولا تنحصر أزمة المؤسسات التربوية في الجانب المالي فحسب بل تتقاطع أيضا مع مسالك إدارية معقّدة وبالية، فترميم سور بسيط في مدرسة ابتدائية قد يستغرق أشهرا إن لم نقل سنوات، نظرا لتسلسل الإجراءات وتعدد المتدخلين.

و وفق الاجراءات المتعارف عليها تبدو الطريق نحو ترميم بسيط طويلة ومرهقة، حيث تبدأ برفع إشعار من مدير المؤسسة إلى المندوبية الجهوية للتربية، ثم تليه معاينة ميدانية من لجنة فنية، فتقرير فني أولي، فبطاقة مشروع، ثم إحالتها إلى وزارة التربية، وبعدها دراسة من طرف الإدارة العامة للبناءات، وقد تصل إلى وزارة التجهيز، فإعداد كراس الشروط، فعرض الملف على لجنة الصفقات العمومية، ثم الإعلان عن طلب العروض، وفرزها، وتعيين المقاول، وإمضاء العقد، وأخيرا إصدار أمر انطلاق الأشغال اذا ما تم صرف الاعتمادات المالية... وكل ذلك من أجل «سور» احيانا!

و توجّه انتقادات الى هذه البيروقراطية القاتلة التي لا تواكب حجم الحاجة ولا وتيرتها، كما أن القانون لا يسمح للمديرين بالتصرف المباشر، في غياب ميزانيات مرنة أو صلاحيات محلية تسمح بالتدخل العاجل، بل ان الأدهى من ذلك أن المدارس الابتدائية لا تملك ميزانيات من الأساس.

أي بدائل؟

و أمام هذا الوضع، تتشتت المسؤوليات حيث انّ كل جهة ترمي الكرة في مرمى الأخرى، لتبقى المؤسسات التربوية ضحية بين مطرقة البيروقراطية المتوارثة وسندان الواقع المرير فيما تتزايد اسئلة المواطنين ما إن كان ترميم سور أو إصلاح مرحاض يتطلب كل هذا العناء، فكيف يمكن الحديث عن مدرسة عمومية آمنة وجاذبة؟ وهل يُعقل أن تظل حياة التلاميذ رهينة مراسلات وتقارير وانتظار ميزانيات قد لا تأتي.

و في ظل هذه المعضلة، يطفو خيار التطوّع والمبادرات المجتمعية كحلّ ممكن لتجاوز بعض الإشكاليات العاجلة، فقد نجحت بعض الجمعيات المحلية ومجموعات الأولياء في ترميم أجزاء من مدارس، وإعادة طلاء الجدران، وتركيب أبواب أو نوافذ، أو حتى بناء قاعات بسيطة، وكل ذلك بتمويل مباشر من المجتمع المحلي أو أولويات في الغالب.

و تزامنا مع فاجعة المزونة برزت بعض الأصوات التي نادت بجهد تطوعي استثنائي سواء ان تعلق الامر بالتطوع بيوم عمل أو فتح «تيليتون» قصد جمع تبرعات مالية و عينية في حدود الامكانات المتوفرة ومن ثمة تخصيصها لصيانة و اصلاح المؤسسات التربوية بدءا بالأكثر تضرر.

و على الرغم من نُبل هذا التوجّه، فإنه يمكن أن يكون بديلا دائما عن دور الدولة، فليس كل مجتمع محلي يملك نفس الإمكانيات، ولا يمكن التعويل على الحسّ المدني وحده لسدّ فجوات هيكلية، كما أن التطوّع نفسه يصطدم أحيانا بالقوانين والإجراءات، فحتى المبادرات الفردية قد تُمنع أو تُؤجل بدعوى غياب التراخيص أو عدم مطابقة المواصفات الفنية.

و بناء على ذلك لا يبدو التطوع وحده الحل الكامل، بل إن الحلّ يمتد ايضا الى ضرورة مراجعة شاملة للمنظومة القانونية والإدارية التي تحكم صيانة المؤسسات التربوية، حيث يتعين التسريع في تمكين المديرين من صلاحيات أوسع، وتفعيل آليات الرقابة المحلية، وتبسيط الإجراءات، مع اعتماد ميزانيات طوارئ دائمة للتدخل العاجل.

ومن جهة أخرى، بات من الضروري التفكير في نماذج تمويل مبتكرة، تشمل خاصة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتخصيص صناديق دعم جهوي لصيانة المدارس، وتشجيع البلديات على لعب دور أكثر فاعلية.

و ثمة اليوم انطباع سائد بأنّ حادثة المزونة لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة ما لم تتغير العقلية التي تدير ملف الصيانة. قد تمرّ الفاجعة وتُطوى كغيرها، ولكن المدرسة العمومية في تونس لن تنهض إذا بقيت البيروقراطية تتحكم في مفاصلها، وإذا ظلت التوازنات المالية تفرض «الانتظار» على حساب الأرواح.

ويمكن القول أنّ التطوع يبقى تعبيرا نبيلا عن وعي المواطنين ، وعن حرصهم على سلامة أبنائهم، غير انه لا يمكن التعويل على المبادرات الفردية لتعويض دور مؤسسات غابت أو تعثرت، فالمطلوب هو إرادة سياسية حقيقية لإصلاح المنظومة، ووضع التعليم في موقعه الطبيعي كأولوية وطنية، لا كعبء مالي.

فايز الناقوري كاتب عام الفرع الجهوي لنقابة التعليم الثانوي بنابل لل«24/24»

المدرسة العمومية في حالة موت سريري

سماح باشا

قال فايز الناقوري كاتب عام الفرع الجهوي للتعليم الثانوي بنابل في تصريح لمراسلة «24/24» بالجهة إن البنية التحتية للمؤسسات التربوية بالجهة معظمها في حالة لا تصلح للتمدرس وتشكل منذ سنوات خطرا على حياة المدرسين والتلاميذ.

ولفت الناقوري إلى «تكرار مطالب الصيانة والترميم الموجهة إلى المندوبية الجهوية للتربية بنابل ووزارة الإشراف دون مجيب حتى أصبحت المدرسة العمومية في حالة موت سريري وتشبه المقبرة» وفق تعبيره .

ودعا سلطة الإشراف إلى وجوب التدخل العاجل بالمؤسسات المتداعية للسقوط، قائلا :»إننا في نابل وفي عدة معتمديات من الولاية لسنا بمنأى عن تكرار سيناريو المزونة من ولاية سيدي بوزيد» حسب قوله.

ويأتي هذا التصريح على هامش وقفة احتجاجية نظمها الفرعان الجهويان للتعليم الأساسي والثانوي بنابل بحضور المربين والاطارات التربوية في يوم حداد على أرواح تلاميذ المزونة ضحايا انهيار سور معهد.

في إطار مقاومة الجراد الصحراوي بقبلي

مداواة 290 هكتارا

تندرج زيارة عز الدين بن الشيخ، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ،الى بعض المناطق على الشريط الحدودي برجيم معتوق في إطار متابعة المجهودات المبذولة لمقاومة الجراد الصحراوي .

وللإشارة فإن مصالح الوزارة لم تنتظر دخول الجراد للتراب التونسي بل قامت بعمل استباقي بعد التواصل مع الجزائريين والليبيين للاستعداد لهذه الافة والتواصل مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) التي وفرت التجهيزات اللازمة وقامت بتكوين الاعوان في طرق مقاومتها إضافة إلى توفير المبيدات.

وقد أكد الوزير ان ولاية قبلي تعتبر ثاني اكبر ولاية من حيث المساحة التي تمت مداواتها في اطار مقاومة الجراد الصحراوي بمساحة جملية بلغت 290 هكتارا منذ انطلاق التدخلات منتصف شهر مارس الماضي الى الآن منها 35 هكتارا تمت مداواتها ،صبيحة السبت، مشيرا الى ان المساحة الجملية المداواة بكافة تراب الجمهورية بلغت 1400 هكتارا مع مواصلة متابعة تحرك الجراد ورصد الاماكن التي يتجمع فيها ثم التدخل للقضاء عليه.

محمد المبروك السلامي

قبلي

سقوط أشجار وأعمدة كهربائية

شهدت ولاية قبلي بداية الأسبوع عاصفة رمليّة تسبّبت في سقوط عدد من الأشجار بعدد من المناطق، من بينها السوق الأسبوعي والطريق الوطنية عدد 16 قرب المعتمدية، إلى جانب سقوط أشجار بقرية بني امحمد وعلى جدران وأسطح قاعات بالمدرسة الابتدائية البليدات 2 والمدرسة الابتدائية ببشلي دون تسجيل أيّ أضرار أو خسائر.كما تسبّبت قوة الرياح في تضرّر بعض البيوت المحمية بالفوار وسقوط عدد من أصول النخيل بجمنة إضافة إلى سقوط أعمدة كهربائية ذات الضغط العالي وقطع الطريق في ليماقس وجنعورة ورجيم معتوق وانقطاع التيار الكهربائي والماء في عدة مناطق.

للإشارة فإن اللجنة الجهوية لمجابهة الكوارث في حالة انعقاد برئاسة والي الجهة والأطراف المتداخلة منذ هبوب الرياح.

محمد المبروك السلامي

وزير الشؤون الدينية لـ«24/24»

نسعى بكل جهد لإنجاح موسم الحج وتنظيمه في أفضل الظروف

سماح باشا

انتظم بملعب «الرقبي» بمدينة نابل عملية الحج التدريبي لفائدة حجيج ولايات نابل وزغوان وبن عروس.

وكانت وزارة الشؤون الدينية دعت الأحد الفارط كافة الحجيج المُقبلين على أداء الفريضة في الولايات المذكورة إلى المشاركة في الحج التدريبي الذي يهدف إلى تمكينهم من الاطلاع الميداني على مناسك الحج وكيفية أدائها بطريقة صحيحة ومنظمة، مشددة على أن الحضور يمثل فرصة ثمينة للتعرّف على مختلف مراحل المناسك، وفق بلاغ صادر عن مكتب شؤون حجاج تونس.

ومن جهته، أفاد وزير الشؤون الدينية أحمد البوهالي في تصريح لمراسلة «24/24» خلال إشرافه بمدينة نابل على انطلاق عملية الحج التدريبي لفائدة حجيج ولايات نابل وزغوان وبن عروس ان هذا التمرين التطبيقي يُمكّن الحاج من أداء المناسك كما لو كان في البقاع المقدسة، مُؤكدا أن الاستعدادات مُحكمة لتأمين موسم الحج.

كما قال إنّه قد تم اتخاذ كافة الإجراءات بهدف تفادي الإشكاليات التي رافقت الموسم الفارط، مُشيرا إلى أن عدد الحجيج قد بلغ 10982 حاجا لتنطلق أول دفعة في النصف الثاني من شهر ماي المقبل. ولفت في الوقت ذاته إلى أن عدد مُرافقي الحجيج هو ضمن ما تسمح به المملكة السعودية لكل دولة غير أن العمل تركّز على مضاعفة جهود المرافقين وتوعيتهم وتوعية الحجاج.

يذكر ان التمرين التطبيقي المقام، ، بملعب الرقبي شمل حجيج ولايات نابل وزغوان وبن عروس. وأشار الوزير الى انه وبتضافر جهود مختلف الأطراف المتداخلة من البعثة الدينية والمرافقين والمصالح الصحية سيتم إنجاح موسم الحج وتجاوز الصعوبات التي وقعت خلال الموسم المنقضي.

كما توجه الوزير بالشكر الى كافة السلط الجهوية من والي بن عروس ووالية نابل ووالي زغوان على الاستعدادات التنظيمية واللوجستية لنجاح الحج التدريبي .

واشار الوزير الى انه تم تنظيم الحج التدريبي، اول امس الأربعاء 16افريل 2025، لفائدة حجيج ولايات تونس، منوبة، أريانة، بنزرت، وذلك بالقطب التكنولوجي طريق المركب الجامعي بمنوبة، ابتداءً من الساعة التاسعة صباحًا.

وشدد على أن الحضور في هذه العمليات التجريبية يمثل فرصة ثمينة للتعرّف على مختلف مراحل المناسك.

من اسقاط قرض وفتح ملف الطاقات المتجددة والتلويح بعريضة ضدّ الحكومة

ماذا يخفي تصعيد البرلمان ضدّ الحكومة؟

صابر الحُرشاني

شهد مجلس نواب الشعب في الأيام الأخيرة تصعيدا غير مسبوق تجاه الحكومة، تجلّى في عدد من الاحداث التي تدفع الى السؤال حول دلالات و دوافع ذلك.

و لئن شهدت الدورتين البرلمانيتين الاولى و الثانية تصاعد اصوات بعض النواب لانتقاد العلاقة القائمة بين الوظيفتين التنفيذية و التشريعية فإن الدورة الحالية شهدت اشكال ومظاهر جديدة لهذه الانتقادات، ربما كان اولها إسقاط اتفاقية قرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية في جلسة عامة كان سيوجه إلى دعم المؤسسات الصغرى و المتوسطة.

بوادر تصعيد

وعلى الرغم من أن بلادنا تمرّ بأزمة مالية خانقة، وتبحث عن موارد لتعبئة ميزانيتها، إلا أن إسقاط هذا القرض لم يكن لأسباب اقتصادية، بقدر ما عكس رغبة جزء من النواب في توجيه رسالة سياسية للحكومة، بدليل تصريح احد النواب أن ردّ الفعل كان بسبب عدم تواصل الحكومة مع النواب»

واللافت في هذا الرفض أنه لم يصدر عن كتلة بعينها، بل حصد أصواتًا من مشارب مختلفة، ما يعني أن الأمر يتجاوز الحسابات السياسية، ويتعلّق أساسا بمدى تململ يتسع من أسلوب تعامل الحكومة معها، خاصة فيما يتعلق بملفات الحوكمة والشفافية وتوزيع المشاريع التنموية.

وقبل إسقاط القرض، صدر بيان مشترك وقّع عليه أكثر من ثلث أعضاء البرلمان، ينتقد تعاطي وزارة الصناعة مع ملف الطاقات المتجددة، و لم يكتفِ بالانتقاد، بل ذهب إلى حدّ اتهام الوزارة بالتورط في «شبهات فساد»، والتفريط في الثروات الوطنية، و»استباحة السوق الوطنية لمصالح لوبيات محلية وأجنبية».

وتزامنا مع فاجعة المزونة التي راح ضحيتها 3 تلاميذ جراء انهيار جزء من سور معهد في معتمدية المزونة من ولاية سيدي بوزيد عبّر النائب المنتمي الى كتلة الخط الوطني السيادي احمد السعيداني عن وجود مسعى للتحرك في لائحة سحب ثقة من الحكومة مع العلم أن العملية تحتاج توافق من الغرفتين.

دلالات التصعيد

ورغم أنّ كل خطوة من هذه الخطوات تبدو في ظاهرها مرتبطة بملف مختلف، إلا أنّ تجميعها يكشف عن سياق واحد، ومزاج سياسي مشترك بدأ يتشكّل داخل قبة البرلمان، قوامه التمرّد على الأداء الحكومي، والمطالبة بإعادة التوازن داخل النظام السياسي.

ويعبر عدد من النواب على اراء مفادها ان إسقاط قرض الوكالة الفرنسية لم يكن مجرّد تحفظ مالي أو رفض لشروطه، بل رسالة سياسية واضحة مفادها أنّ الحكومة لا يمكنها تمرير اتفاقيات دولية دون محاسبة أو مساءلة، حتى وإن تعلّق الأمر بتمويل مؤسسات صغرى و متوسطة في بلد يعاني أزمة مالية خانقة.

كما ان تلويح النائب بسحب الثقة من الحكومة حتى وإن لم يتحوّل بعد إلى مبادرة عملية، فأنّه يعكس انزياحًا نوعيًّا في العلاقة بين البرلمان والحكومة، لم يعد يقف عند حدود النقد أو الرفض، بل تجاوز ذلك إلى التفكير في إعادة توزيع الأدوار .

ومن ناحية اولى يكشف هذا التصعيد محاولة من النواب لتجاوز مربع الصلاحيات الذي حدده دستور جويلية 2022 و الذي قطع كليا مع الدستور السابق المختلف و الذي كان يعطي للبرلمان و نوابه هامشا مهما من التحرك في منظومة الحكم.

في وجوب قراءة الدستور

فلئن يذهب عدد من النواب في اتجاه مهاجمة الحكومة اعتقادا منهم انها تحتكر الملفات الكبرى وتتجاهل الرقابة البرلمانية، بل وتُمرّر المشاريع الحساسة دون نقاش جدي، و ترى الحكومة في المقابل أن الوضع الاستثنائي الذي تمرّ به البلاد يفرض اتخاذ قرارات سريعة، فإن ما يتناساه البعض ان هذه الحكومة مسؤولة على أفعالها امام رئيس الجمهورية و ليس البرلمان.

إنّ القراءة المتأنية لدستور 25 جويلية 2022 تُظهر أن هذا السيناريو المتعلق بمزيد التصعيد يظل محدودًا بضوابط واضحة، من شأنها أن تمنع انزلاق التوترات إلى أزمة شاملة، فقد وضع هذا الدستور معالم جديدة لنظام سياسي يقوم على مركزية السلطة التنفيذية، ممثلة في رئيس الجمهورية، مع إقرار مسؤولية الحكومة أمامه، لا أمام البرلمان.

ويجعل هذا التمشي من مساءلة الحكومة أو سحب الثقة منها أمرًا مشروطًا ومقيّدًا، لا يتم إلا ضمن آليات معقدة، وبموافقة مجلس الجهات والأقاليم، أي الغرفة الثانية.

و تقود هذه القراءة ايضا الى ادراك ان توزيع الأدوار محدد بدقة طبيعة العلاقة بين الوظائف، ويمنع التداخل بين الوظائف التشريعية والتنفيذية، و بالتالي فإن الفهم الدقيق لهذا النظام الدستوري يفرض على النواب أن يُعيدوا تعريف أدوارهم داخل المنظومة السياسية: لا بوصفهم طرفًا حاكمًا أو سلطة رقابة تنفيذية مباشرة، بل كقوة اقتراح وتشريع وضغط سياسي ضمن الآليات المتاحة.

وفي الختام يبدو السبيل الأجدى لتعديل التوازنات السياسية يكمن عبر تفعيل أدوات الرقابة التي يتيحها الدستور نفسه، ومن خلال ممارسة نيابية رشيدة، تفهم حدود دورها وتُحسن استثماره بهذا وحده يمكن تحويل التوترات إلى حوافز إصلاح، لا إلى مطبّات تهدّد الاستقرار.

قابس

وفاة عامل بناء إثر سقوطه من مكان مرتفع

تُوفي عامل بناء،أصيل الحامة، إثر سقوطه من مكان مرتفع داخل حضيرة بناء بقابس المدينة و قد تنقلت فرقة النجدة ،التابعة للإدارة الجهوية للحماية المدنية ، إلى مكان الحادث، و قد تم إعلام السلط الأمنية و القضائية التي أذنت بفتح تحقيق في الحادثة .

قابس

قتل فتاة ذبحا على يد شريكتها في السكن

جدت جريمة قتل بشعة ذهبت ضحيتها فتاة وهي أصيلة المهدية وتبلغ من العمر 25سنة إثر طعنها بآلة حادة على مستوى الرقبة من قبل فتاة ثانية تقطن معها في نفس المنزل على وجه الكراء بقابس المدينة. وقد تم نقل الضحية إلى المستشفى الجامعي بقابس من أجل إسعافها لكنها توفيت متأثرة بإصابتها.وتم القبض على الجانية من قبل وحدات الامن العمومي بقابس بعد هروبها الى احدى الغابات بمنطقة شنني. وباستشارة النيابة العمومية بقابس تم إيقاف جميع الموجودين في المنزل وعددهم 6 أفراد لإكمال بقية التحريات بخصوص الجريمة.

منوبة

العثور على قاتل زوجته مشنوقا داخل منزل بالقبّاعة

تم العثور على قاتل زوجته طعنا بالقباعة مشنوقا في منزل بالجهة فتم إعلام وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بمنوبة فتوجه الى مكان الحادث وبعد المعاينة الموطنية للجثة اذن بفتح بحث في الغرض ورفع الجثة لمصالح الطب الشرعي لتحديد اسباب الوفاة بدقة ولا تزال الابحاث جارية لمعرفة اسباب الوفاة .

بنزرت

وفاة تلميذة ضمن «كورتاج» دخلة الباكالوريا

عاشت مدينة بنزرت على وقع حادثيْ مرور، أسفرا عن وفاة تلميذة تدرس بالسنة النهائية للتعليم الثانوي وإصابة 12 تلميذًا كانوا على متن سيارتين ضمن "كورتاج" بكالوريا رياضة..

وكانت سيارة تقل 7 تلاميذ يحتفلون بـ"الباك سبور" قد انقلبت بجهة الكورنيش، متسبّبةً في وفاة تلميذة وإصابة 8 مرافقين لها. كما تعرضت خلال الفترة الزمنية نفسها، سيارة أخرى في طريق سيدي أحمد على متنها 5 تلاميذ، إلى حادث مرور.

قفصة

العثور على متوفي أمام مغازة كارفور

تمّ العثور على شخص متوفّى داخل سيارته أمام مغازة كارفور وسط مدينة قفصة وقد تحوّل ممثل النيابة العمومية ورجال الأمن والحماية المدنية على عين المكان لمعاينة الحادثة. وتمّ نقل الجثّة إلى قسم الطبّ الشّرعي لتحديد أسباب الوفاة، كما تمّ فتح تحقيق في الحادثة

بنزرت

القبض على شخص زرع «الخشخاش» داخل منزله

تمكنت الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية برأس الجبل و مركز الأمن الوطني برفراف بالتنسيق مع النيابة العمومية وبعد استصدار الاذون القانونية اللازمة، من القبض على شخص عمد الى زراعة مواد مخدرة داخل منزله.

وقد تم العثور على كمية هامة من نبتة الخشخاش تزن حوالي 13 كلغ ،يستخرج منها مخدر الأيفون، و 4 قطعا صغيرة من لفائف الأفيون و 2 أكياس تحتوي على مادة مخدرة ومبلغ مالي قدره حوالي 6650 دينارا، كما تم العثور على 2 بنادق صيد تعمل بالضغط الهوائي وبندقية صيد حربية، تم حجزها على ذمة الأبحاث.كما تم القبض على عنصر ثاني عمد الى زراعة وحصاد نباتات مخدرة بأرض على ملكه بجهة رفراف حيث تم العثور على كمية من نبتة الخشخاش فتم اقتطافها وحجزها على ذمة الأبحاث.وبمراجعة النيابة العمومية ببنزرت أذنت بالاحتفاظ بهما من أجل «مسك وحيازة وزراعة مادة مخدرة» ومواصلة الأبحاث.

المنستير

تفكيك شبكة مختصة في ترويج المخدرات

تمكنت الفرقة الجهوية لمكافحة المخدرات بسوسة، التابعة للإدارة الفرعية لمكافحة المخدرات بإدارة الشرطة العدلية بالقرجاني، من تفكيك شبكة مختصة في ترويج المخدرات والقبض على على 4 أشخاص من بينهم إمرأتان وشخص محل 13 منشور تفتيش لفائدة وحدات أمنية وجهات قضائية مختلفة من أجل «السرقة و الاعتداء بالعنف» وحجز 9 أكياس بلاستيكية صغيرة الحجم تحتوي على مخدر الكوكايين وصحن به رواسب مواد مخدرة ومبلغ مالي متأتي من عائدات الترويج.

تم الاحتفاظ بجميع الأطراف بعد مراجعة النيابة العمومية من أجل «الانخراط في شبكة لمسك واستهلاك وترويج مادة مخدرة مدرجة بالجدول ب» والأبحاث متواصلة.

غمراسن

وفاة امرأة إثر غرقها بفسقية بقرماسة

تولت وحدة النجدة والإنقاذ ،التابعة للإدارة الجهوية للحماية المدنية بتطاوين ، من التدخل بمنطقة قرماسة، من معتمدية غمراسن، إثر حادثة سقوط امرأة ،تبلغ من العمر حوالي 69 سنة بفسقية وقد تم انتشال الجثة و تسليمها إلى وحدات الحرس الوطني .

قبلي

إماطة اللثام عن عملية سرقة مواشي

تمكنت وحدات منطقة الحرس الوطني بدوز بالتنسيق مع وحدات منطقة الحرس الوطني بقابس، من الكشف عن سرقة 29 رأس غنم حيث تم إيقاف 5 أشخاص، أصيلي قبلي وقابس، وحجز شاحنتين خفيفتين يقع استغلالهما في نقل المسروق، وقد تم استرجاع القطيع الذي تم سرقته. وقد أذنت النيابة العمومية بالاحتفاظ بجميع الأطراف لمواصلة التحقيق.

نابل

تفكيك عصابة مختصة في سرقة الدراجات النارية

تعهدت الوحدات الأمنية التابعة لمركز الأمن الوطني بقليبية بالبحث في قضية عدلية موضوع سرقة دراجة نارية من أمام منزل أحد المتضررين.تم إيلاء الموضوع الأهمية اللازمة وبعد القيام بجملة من التحريات الميدانية أمكن التعرف على مقترفي عملية السرقة وهم ثلاثة أشخاص من ذوي السوابق العدلية في مجال السرقات وتم القبض عليهم وحجز الدراجة النارية محل السرقة وتسليمها لصاحبها.

قفصة

القبض على مرتكبي جريمة السند

إثر تلقي أعوان دورية مركز الأمن الوطني بالسند مكالمة هاتفية تفيد بالعثور على جثة شاب خلف المعهد الثانوي بالسند مقيدة برباط على مستوى الساقين واليدين وتحمل إصابة على مستوى الرأس.وتم إيلاء الموضوع الأهمية اللازمة وبعد إجراء جملة من التحريات الميدانية المعمقة أمكن حصر الشبهة في الشخص الذي قام بتبليغ القوات الأمنية بعثوره على الجثة والقبض عليه وبالتنسيق مع النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بقفصة تم اقتياده إلى مقر الوحدة الأمنية والتحري معه اعترف بأنه تعمد رفقة شخص آخر ،على إثر نشوب خلاف مع الهالك، الاعتداء عليه بواسطة حجارة على مستوى الرأس ثم قاما بتقييده بواسطة رباط بلاستيكي وإلقائه خلف المعهد الثانوي بالسند ثم تولى الاتصال بأعوان الأمن قصد تضليل العدالة.بمراجعة قاضي التحقيق المتعهد بالبحث أذن بالاحتفاظ به من أجل القتل العمد والأبحاث متواصلة.

فيلم «الذراري الحمر»:

حين تتحول المأساة إلى مقاومة سينمائية ضد النسيان

يأتي العرض ما قبل الأول لفيلم «الذراري الحمر» بمدينة القصرين يوم 18 أفريل الحالي، ليتجاوز كونه حدثًا سينمائيًا فنيًا، ويصبح فعلًا رمزيًا يستعيد مأساة من الواقع التونسي القاسي، ويحولها إلى خطاب بصري جريء. فالمدينة التي كانت شاهدة على واحدة من أبشع جرائم الإرهاب، تعود اليوم لتحتضن هذا العمل الفني، في لحظة مواجهة مع الذاكرة، ومع جراح لم تندمل بعد، لكنها تحتاج إلى أن تُروى كي لا تُنسى.

الواقعة الحقيقية: عندما صرخ الألم في جبال المغيلة

يرتكز الفيلم على قصة الطفل مبروك السلطاني، الراعي البريء الذي تعرّض لعملية إعدام همجية من قبل مجموعة إرهابية في جبل المغيلة عام 2015. هذه الجريمة لم تكن فقط لحظة مأساوية عابرة، بل شكلت صدمة وطنية حقيقية، كشفت عن الهشاشة الأمنية والاجتماعية في المناطق المهمشة، وعن الإهمال السياسي الطويل لتلك الجغرافيا المنسية.

لقد كان مبروك السلطاني أكثر من مجرد ضحية، لقد صار رمزًا لكل طفل تونسي يُولد في الهامش، بلا حماية، بلا صوت، في مواجهة واقع عنيف لا يمنحه سوى الألم والخوف.

من الوثيقة إلى السينما: كيف تُروى الفاجعة؟

في نقل هذه الواقعة إلى الشاشة، لم يقع المخرج في فخ المباشرة أو التوثيق البارد. بل اختار أن يسرد الحكاية بأسلوب درامي يجمع بين الرمز والمباشر، بين الألم الشخصي والتجربة الجماعية. الطفل في الفيلم ليس فقط مبروك، بل هو آلاف الأطفال الذين يعيشون في الجبال، يحملون المسؤولية قبل الأوان، ويتعايشون مع الخطر وكأنّه قدر لا مفر منه.

الصورة التي يُجبر فيها الطفل على حمل رأس ابن عمه المذبوح ليست فقط مشهدًا صادمًا، بل لحظة تلخيص مكثف للعنف الوحشي الذي لا يفرق بين الطفولة والجريمة، بين البريء والمجرم، بين الإنسان والدم.

البعد الاجتماعي والسياسي للفيلم

«الذراري الحمر» لا يكتفي بسرد قصة، بل يطرح سؤالًا أعمق: ما الذي يدفع مجتمعات كاملة إلى أن تعيش في فلك الخوف؟ كيف يتحول الإقصاء الاجتماعي إلى بيئة خصبة للإرهاب؟ وكيف يمكن للفن أن يواجه خطاب العنف بخطاب إنساني مقاوم؟

الفيلم يطرح هذه الأسئلة من خلال تصويره لواقع المناطق المهمشة، التي لا تصلها يد الدولة إلا عبر نشرات الأخبار. كما يُدين ضمنيًا السياسات التي تركت سكان تلك المناطق عُرضة للفقر والبطالة والتهميش، ثم جاءت تطالبهم بمقاومة الإرهاب دون أن تقدم لهم سبل العيش الكريم.

الرهان الفني والجمالي: لغة ضد النسيان

من الناحية الفنية، يبدو أن المخرج راهن على سردية مكثفة ذات طابع بصري قوي، تُجنّد فيها الإضاءة، الموسيقى، وتكوين الصورة لخدمة المعنى. فكل مشهد يُصاغ ليكون أثرًا بصريًا يدق على أوتار الذاكرة، ويزرع الألم لا من باب الاستعراض، بل كفعل مقاومة ضد ثقافة النسيان.

الإنتاج المشترك بين تونس، فرنسا، وبلجيكا، يُبرز أيضًا بُعدًا آخر، يتمثل في عولمة المأساة: ما يحدث في تونس لا يهم التونسيين فقط، بل هو جزء من منظومة إنسانية أوسع، حيث الإرهاب لا جنسية له، ولا حدود.

الجوائز الدولية: اعتراف فني ورسالة سياسية

النجاحات التي حققها الفيلم على المستوى الدولي – من اليسر الذهبي في مهرجان البحر الأحمر، إلى جائزة أفضل فيلم في نامور، والتانيت الذهبي في أيام قرطاج السينمائية – ليست فقط تكريمًا لفيلم ناجح فنيًا، بل اعترافٌ بأهمية ما يطرحه من مضامين وقضايا.

هي أيضًا رسالة مفادها أن الفن قادر على أن يكون منصة عالمية للتعبير عن قضايا محلية، بشرط أن يكون صادقًا، حساسًا، ومتماسكًا على المستويين الجمالي والمضموني.

من الألم يُولد المعنى

«الذراري الحمر» ليس فقط فيلمًا عن جريمة إرهابية؛ إنه شهادة مؤلمة عن واقع صعب، وعن أطفال دفعوا ثمن معارك لم يختاروها. لكنه أيضًا صوت من الداخل، يُعيد للضحايا إنسانيتهم، ويمنح للمهمشين مكانًا في الذاكرة الجماعية.

حين يُعرض الفيلم في القصرين، فإن الأمر يتجاوز الشاشة، ليُصبح اعترافًا بألم المدينة، وتكريمًا لصبرها. والأهم، تذكيرًا بأن السينما – في أحلك لحظاتها – قادرة على أن تكون صوتًا للعدالة، ومرآة للحق، وذاكرة لا تخون.

ريم حمزة

وزارة الشؤون الثقافية تُعلن عن فتح باب الترشح لجوائز الدولة للإنتاج الأدبي والعلمي:

دعم متواصل للإبداع التونسي

في إطار سعيها المتواصل إلى تشجيع الكتابة والإنتاج المعرفي في تونس، أعلنت وزارة الشؤون الثقافية عن فتح باب الترشح لجوائز تشجيع الدولة للإنتاج الأدبي والعلمي، الموجهة خصيصًا للكتّاب والمبدعين التونسيين. يأتي هذا الإعلان استنادًا إلى الأمر الحكومي عدد 76 لسنة 2021 المؤرخ في 21 جانفي 2021، والذي يُنظم إطار هذه الجوائز ويحدد معاييرها وأصنافها.

تنويع مجالات التكريم: دعم متوازن للأدب والعلوم الإنسانية

وتشمل الجوائز المحدثة طيفًا واسعًا من التخصصات الأدبية والعلمية، بما يضمن تمثيلًا عادلًا لمختلف أشكال التعبير والبحث. وتتوزع الجوائز كما يلي:

- الجائزة الوطنية للرواية
- الجائزة الوطنية للقصة
- الجائزة الوطنية للتأليف المسرحي
- الجائزة الوطنية للشعر
- الجائزة الوطنية للدراسات في الفنون والجماليات
- الجائزة الوطنية للدراسات في الآداب
- الجائزة الوطنية للدراسات في الإنسانيات
- الجائزة الوطنية للدراسات المغاربية
- الجائزة الوطنية لتحقيق المخطوطات
- الجائزة الوطنية للتأليف في ميداني المعاجم والموسوعات
- الجائزة الوطنية الخاصة بالكتابة الموجهة للناشئة

وتبلغ قيمة كل جائزة عشرة آلاف دينار تونسي، ما يعكس رغبة الوزارة في توفير دعم مادي معتبر لتكريم جهود المبدعين والباحثين، وتحفيزهم على مواصلة الإنتاج والبحث.

شروط دقيقة وإجراءات واضحة للترشح

وفقًا للبلاغ الصادر عن الوزارة، يُفتح باب الترشح ابتداءً من تاريخ نشر البلاغ إلى غاية 30 ماي 2025، على أن يتم إيداع ملفات الترشح مباشرة لدى مكتب الضبط بإدارة الآداب، 12 نهج العربية السعودية – لافيات 1002 تونس، أو إرسالها عبر البريد مضمون الوصول على نفس العنوان.

ويجب أن يتضمن ملف الترشح الوثائق التالية:

مطلب ترشح موجّه باسم وزيرة الشؤون الثقافية
سيرة ذاتية للمؤلف
ست نسخ من العمل المرشح
صورة شخصية حديثة

معايير الترشح: الجودة والإبداع أساس التقييم

حددت الوزارة جملة من الشروط الدقيقة التي ينبغي توفرها في الأعمال المرشحة، أبرزها:

أن يكون العمل صادرًا في طبعة أولى خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2024

أن يندرج ضمن أحد أصناف الجوائز المحددة

أن يكون العمل فرديًا وغير مشترك

أن يتضمن إبداعًا أدبيًا أو بحثًا علميًا رصينًا

أن يكون قد نُشر عن دار نشر معتمدة تتوفر على لجنة قراءة وتدقيق لغوي

كما أوضحت الوزارة أن اللغة ليست شرطًا محددًا، حيث يمكن تقديم الأعمال باللغات الأجنبية، بما في ذلك التأليف أو الترجمة أو التعليق، وهو ما يعكس انفتاح الجائزة على الإنتاج المتعدد اللغات.

استثناءات صارمة لحماية مصداقية الجوائز

لضمان مصداقية الجائزة وتشجيع التجديد، تستبعد الوزارة عددًا من الأعمال من الترشح، وهي:

الأعمال التي تم إعادة نشرها أو سبق أن صدرت في طبعات سابقة
المؤلفات التي سبق أن حصلت على جوائز في تونس أو خارجها
الكتب التي تم تأليفها لغرض الحصول على ترقية مهنية أو درجة علمية أو جامعية

كما لن يتم قبول الملفات التي ترد خارج الآجال المحددة، أو التي لا تستوفي الشروط الشكلية والإدارية المطلوبة.

دعم استراتيجي للإبداع المحلي

تعكس هذه الجوائز حرص الدولة التونسية على دعم المشهد الثقافي الوطني، وتشجيع الطاقات الأدبية والعلمية على المضي قدمًا في دروب الكتابة والبحث. كما تأتي في سياق استراتيجية ثقافية أوسع تهدف إلى إعادة الاعتبار للمحتوى المحلي، وتعزيز الحضور التونسي في المشهد الثقافي العربي والدولي.

وتُعد هذه الجوائز إحدى أهم آليات التحفيز العمومي للمبدعين التونسيين، وهي تمثل فرصة سنوية لتسليط الضوء على الأصوات الجديدة، والاعتراف بجهود الأسماء الراسخة في المشهد الثقافي.

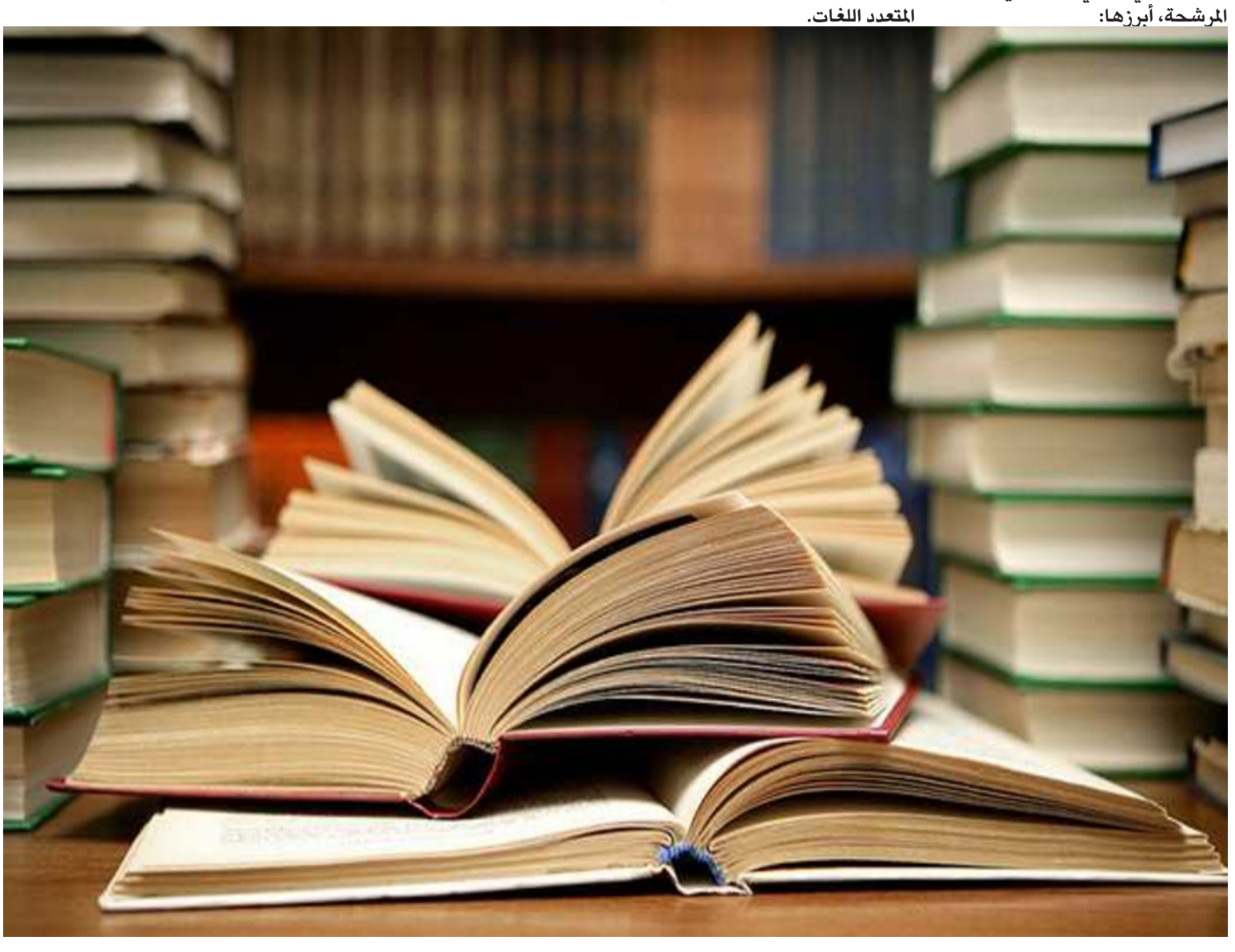

التجويع كسلاح «قذر» بيد نتنياهو وعصابته

بطون أطفال غزة تحولت الى ساحة حرب

بعدما اجتاح سوء التغذية ونقص أساسيات الحياة غزة بات أطفالها يموتون ببطء أمام أنظار العالم، حيث أضحى النقص الكبير في الطعام المغذي والمياه النظيفة والخدمات الطبية نتيجة مباشرة للعوائق التي تحول دون وصول المساعدات والمخاطر المتعددة التي تواجه العمليات الإنسانية للأمم المتحدة، الأمر الذي يؤثر على الأطفال ويعيق قدرة الأمهات على إرضاع أطفالهن رضاعة طبيعية.

في هذا السياق، يتأثر نحو 60 ألف طفل، غالبيتهم من الرضع، بالظروف القاسية الصعبة التي يعيشها جميع سكان قطاع غزة، مع توقف إمدادات الغذاء والدواء، وتفاقم الظروف البيئية التي تزيد من مخاطر الواقع الصحي.

من جانبها أشارت منسقة الأمم المتحدة الخاصة لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسقة الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة سيغريد كاغ إلى أن العاملين في المجال الإنساني يواجهون نقصًا في المعدات اللازمة لتنفيذ عملياتهم، كما أن الوقود اللازم لتشغيل المستشفيات قد نفد، وهو ما أدى إلى تعطل توزيع المساعدات الإنسانية.

وأضافت: «نعلم أن أكثر من 60 ألف طفل في غزة دون سن الخامسة يعانون سوء التغذية، كل رقم في هذه الإحصاءات يمثّل إنسانًا وحياةً، وكفاحًا من أجل البقاء».

في مشهد يعكس قسوة تفوق حدود الحصار العسكري، يستخدم الاحتلال الإسرائيلي سلاحًا صامتًا ومدمّرًا ضد المدنيين الفلسطينيين في غزة: التجويع الممنهج، فمع دخول الحرب على غزة شهرها السابع، لم تعد الغارات والقنابل وحدها تفتك بالحياة، بل بات سوء التغذية الحاد، وخاصة بين الأطفال، عنوانًا لمرحلة جديدة من المعاناة الجماعية.

حسب تقرير حديث صادر عن الأمم المتحدة في أبريل 2025، فإن أكثر من 60 ألف طفل في قطاع غزة يعانون من سوء التغذية، منهم الآلاف في حالة خطر شديد قد تؤدي إلى الوفاة في حال عدم التدخل السريع.

سياسة التجويع: من الحصار إلى منع المساعدات

منذ بدء العدوان في أكتوبر 2023، فرضت «إسرائيل» حصارًا خانقًا على قطاع غزة، لم يقتصر على تقييد حركة الأفراد والبضائع، بل شمل منع إدخال المواد الغذائية والمياه الصالحة للشرب والمساعدات الإنسانية، وعلى مدار أشهر، منعت سلطات الاحتلال قوافل الإغاثة، وقيّدت عمل منظمات دولية، وقصفت مخازن الغذاء والمخابز ومرافق المياه.

وحتى عندما سُمح لبعض المساعدات بالدخول، تمّ ذلك بشكل متقطّع ومحدود للغاية، لا يلبّي أدنى الاحتياجات الغذائية لأكثر من مليوني إنسان يعيشون في القطاع، نصفهم من الأطفال.

التجويع كوسيلة عسكرية: جرائم لا تسقط بالتقادم

استخدام التجويع كوسيلة لإخضاع السكان المدنيين محظور بموجب القانون الدولي الإنساني، المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف تحظر بشكل صريح استهداف وسائل العيش الأساسية للسكان، كالغذاء والمياه والزراعة، ومع ذلك، فإن «إسرائيل» لم تكتفِ بتجويع المدنيين، بل قامت بتدمير منظم للبنية التحتية الغذائية، من مزارع ودفيئات إلى مخابز ومستودعات الأغذية.

تقول منظمة «أنقذوا الطفولة» (Save the Children) : إن الأطفال في شمال غزة يقتاتون على أوراق الأشجار وماء البحر المغلي، وإن كثيرًا من الأمهات يتنازلن عن وجباتهن ليتمكن أطفالهن من البقاء على قيد الحياة، في المستشفيات، ينتشر ما يُعرف بـ«الهزال الحاد»، وهو أخطر مراحل سوء التغذية التي تؤدي إلى فشل الأعضاء، وغالبًا الموت.

كارثة إنسانية صامتة: أرقام مفزعة

** أكثر من 60 ألف طفل يعانون من سوء التغذية في قطاع غزة، حسب الأمم المتحدة (أفريل 2025).

** تقارير طبية تؤكد وفاة عشرات الأطفال نتيجة الجوع، معظمهم في شمال القطاع.

** منظمة الصحة العالمية تحذر من أن النظام الغذائي لمعظم سكان غزة لا يوفّر سوى 600-400 سعرة حرارية يوميًا – أي أقل من ربع الحاجة اليومية للإنسان.

** تفشي أمراض خطيرة بين الأطفال مثل فقر الدم، ونقص الفيتامينات، وضعف المناعة، ما يجعلهم فريسة سهلة للأمراض المعدية.

وحسب منظمة أوكسفام، فإن طفلاً من كل ثلاثة أطفال في غزة يعاني من التقزّم بسبب سوء التغذية المزمن، وهي نسبة مقلقة ترتبط مباشرة بعوامل الحصار الطويل المدى.

سجل حافل

سجل كيان الاحتلال الإسرائيلي في تجويع أطفال فلسطين هو سجل موثق ومرعب، يُظهر كيف تحوّل الجوع من نتيجة عرضية للحصار إلى أداة ممنهجة للعقاب الجماعي، استراتيجية التجويع في الفكر الإسرائيلي ليست ظاهرة طارئة على حرب غزة الأخيرة، بل هي سياسة ممنهجة تمتد لعقود، حيث استخدمت القيود على الغذاء والدواء كسلاح للضغط الجماعي على السكان الفلسطينيين، وتحديدًا الأطفال الذين يُعدّون الفئة الأكثر هشاشة وتأثّرًا بالحصار.

الأطفال، بضعفهم وبحاجتهم للنمو الجسدي والعقلي، كانوا ولا يزالون الضحايا الأكثر تأثرًا لهذه السياسات، هذا السجل يتطلب مساءلة قانونية وأخلاقية من المجتمع الدولي، قبل أن يُكتب المزيد من هذا التاريخ بالدم والجوع.

حيث إنه ومنذ أوائل الألفية الثانية، بدأت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بفرض قيود صارمة على إدخال المواد الأساسية إلى قطاع غزة، وتصاعدت هذه السياسة بعد فوز حركة حماس بالانتخابات عام 2006 وفرض الحصار الكامل عام 2007، في تلك الفترة، كشفت وثائق إسرائيلية حصلت عليها منظمات حقوقية مثل «غيشاه – مسلك» أن الحكومة الإسرائيلية وضعت معايير حسابية لكمية السعرات الحرارية التي يحتاجها سكان غزة للبقاء أحياء – لا أكثر – في محاولة لتبرير تقنين دخول المواد الغذائية.

التواطؤ الدولي وصمت المؤسسات

في ظل العجز الدولي عن ردع النازية الصهيونية تغلق قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية شهر مارس الماضي معابر القطاع، وتمنع إدخال أي مواد سواء غذائية أو طبية، وذلك قبل أن تستأنف حربها في الثامن عشر من الشهر نفسه.

وحسب وزارة الصحة في قطاع غزة، فإن إغلاق المعابر أمام الإمدادات الغذائية والدوائية قد يُفاقم أعداد المصابين بسوء التغذية بين الأطفال، مشيرةً إلى أن انعدام مصادر التغذية السليمة ومياه الشرب «سيضاعف من التحديات الصحية مع استمرار منع التطعيمات الوبائية للأطفال، وخاصة تطعيمات شلل الأطفال»، رغم التحذيرات المتكررة من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، فإن المجتمع الدولي لم يتخذ أي خطوات فعلية لإيقاف هذه الكارثة، بل إن بعض الدول واصلت تزويد كيان الاحتلال الاسرائيلي بالسلاح والدعم السياسي، ما يفسّره البعض كتواطؤ ضمني في جريمة استخدام التجويع كسلاح ضد المدنيين.

تقول المفوضية السامية لحقوق الإنسان: إن ما يحدث في غزة قد يرقى إلى جريمة حرب، بل جريمة ضد الإنسانية، بسبب النطاق الواسع والانتهاك المتعمد للحقوق الأساسية للأطفال.

دعوة عاجلة للتحرك

لا يمكن اعتبار الجوع الذي يعاني منه أطفال غزة «أثرًا جانبيًا» للحرب، بل هو سلاح متعمّد يُستخدم لإركاع مجتمع بأكمله، إن استمرار الصمت الدولي أمام هذه الجريمة هو إدانة بحد ذاته، ويستدعي تحركًا فوريًا من الدول، والمؤسسات الحقوقية، ومؤسسات الإعلام، لكسر الحصار، وإجبار «إسرائيل» على فتح المعابر، وضمان وصول المساعدات بشكل كامل وفوري.

فإنقاذ أطفال غزة لا يتطلّب خطابات ولا لجانًا، بل يتطلب كسر الصمت، ومحاسبة المجرمين، وتحركًا دوليًا لا يُقايض أرواح الأطفال بحسابات السياسة.

تصاعد الاحتجاج في إسرائيل:

أكاديميون وديبلوماسيون وعسكريون يطالبون بوقف الحرب مقابل إعادة الأسرى

تصاعدت وتيرة الاحتجاجات في إسرائيل ضد استمرار الحرب، مع توقيع آلاف من الطيارين، الأكاديميين، التربويين، أولياء الأمور، وقادة عسكريين سابقين على عرائض تطالب بوقف العمليات مقابل الإفراج عن الأسرى، البيانات جاءت دعما لعريضة الطيارين.

وقّع آلاف الإسرائيليين من مختلف القطاعات، بينهم نحو 3500 أكاديمي، و3 الاف من العاملين في مجال التعليم، وألف من أولياء الأمور، ونحو 1500 من جنود سلاح المدرعات، إضافة إلى عشرات السفراء وكبار الموظفين السابقين في وزارة الخارجية، على عرائض تدعو إلى وقف الحرب على اغزة فورًا مقابل الإفراج عن الأسرى، وذلك في انضمام إلى احتجاج الطيارين وتصاعد جديد للاحتجاجات المدنية ضد استمرار العمليات العسكرية في قطاع غزة.

وقبيل انتصاف ليل الإثنين الثلاثاء الماضيين، أصدر المئات عن عناصر وضباط وحدات السايبر الهجومي في الجيش والشاباك والموساد، إلى جانب المئات من ضباط ومقاتلين احتياط في وحدة العمليات الخاصة التابعة للاستخبارات العسكرية، عريضتين احتجاجيتين شديدتي اللهجة ضد استمرار الحرب في غزة، داعين إلى وقفها الفوري وإبرام صفقة لإعادة الأسرى، ومطالبين برحيل رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو.

وشملت العرائض دعمًا مباشرًا للعريضة التي صدرت عن ضباط وطيارين احتياط في سلاح الجو الإسرائيلي، طالبوا بإنهاء الحرب كشرط لاستعادة الأسرى. ومن بين الموقعين على عريضة العاملين السابقين في وزارة الخارجية، سفراء والقاضي المتقاعد في المحكمة العليا والملحق السابق في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، إلياكيم روبنشتاين.

وجاء في عريضة العاملين السابقين في الخارجية الإسرائيلية أن «استئناف القتال لم يسفر عن تحرير أي أسير. نحن نطالب بتحرك فوري من أجل الإفراج عن جميع الأسرى دفعة واحدة، حتى وإن كان الثمن وقف الحرب» التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023.

وهاجم الموقعون على عريضة عناصر الوحدة الخاصة في شعبة الاستخبارات العسكرية، حكومة نتنياهو بشدة، وكتبوا في العريضة: «جرائم نتنياهو لا تُعدّ ولا تُحصى، لكن الخلاصة واضحة – نتنياهو يمثل خطرا على حياة الأسرى، وعلى أمن الدولة، وعلى ديمقراطيتها». وشددوا على أن الحرب المتواصلة لا تخدم إلا المصالح السياسية لرئيس الحكومة «المتهم جنائيًا»، وتؤدي إلى «تثبيت واقع من الحرب الدائمة»، دون أن تحقق أهدافها.

وطالبوا بـ«تحقيق فوري في إخفاقات 7 أكتوبر، وتجنيد مئات الآلاف من طلاب المدارس الدينية الذين يرفضون الخدمة، ووقف محاولات تسييس الجهاز القضائي»، إلى جانب «وقف التحريض ضد كل من يطالب بإنهاء الحرب».

وفي عريضة أخرى منفصلة وقّع عليها ضباط وجنود سابقون في وحدات السايبر الهجومي التابعة للجيش والشاباك والموساد، جاء: «نحن الذين خدمنا الدولة في مواقع تكنولوجية حساسة، نرى أن نتنياهو أعاد إشعال الحرب فقط لحماية بقائه السياسي». وأضافوا: «الاستمرار في الحرب يهدد حياة الأسرى، والكثير منهم قُتلوا فعلا، فيما يواصل نتنياهو تجاهل معاناتهم اليومية في الأسر من تعذيب وتجويع».

وأشار الموقعون إلى أن نتنياهو «يتخلى عن القيم ويختار مصالحه السياسية الضيقة على حساب حياة البشر»، واتهموه بمحاولة «عرقلة التحقيق في قضية 'قطر غيت'»، وطالبوا في ختام العريضة بـ«وقف الحرب فورا، والتحرك لإطلاق سراح الأسرى»، ثم «استقالة نتنياهو، وحل الكنيست، وتحديد موعد للانتخابات العامة».

وفي حين لم يصدر تعليق رسمي بعد عن الجيش الإسرائيلي، تستمر عملية جمع التواقيع على العرائض المختلفة، فيما تتسع دائرة الاحتجاجات داخل صفوف جنود الاحتياط والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية ضد قيادة الحرب وسياسات الحكومة.

وفي عريضة موقعة من أكاديميين من مؤسسات التعليم العالي والجامعات والكليات الإسرائيلية، جاء: «نحن نضم صوتنا إلى نداء أفراد سلاح الجو، ونطالب بإعادة الأسرى إلى بيوتهم دون تأخير، حتى وإن تطلب ذلك وقفًا فوريًا للقتال».

وأضاف الموقعون أن الحرب الحالية «تخدم مصالح سياسية وشخصية بدرجة أكبر من خدمتها للأمن القومي»، محذرين من أن استمرارها «سيقود إلى مقتل مزيد من الأسرى، وجنود الجيش، والمدنيين الأبرياء، واستنزاف قوات الاحتياط».

وكتب العاملون في جهاز التعليم، في بيان مماثل، «هذا ليس نداءً للعصيان، بل نداء لإنقاذ الأرواح». وقالت المُعلّمة أفيتال ماسترمان، من مدرسة في تل أبيب، إن توقيع آلاف المعلمين على العريضة يعكس شجاعة مدنية.

وأضافت «في هذه الأوقات الصعبة، ومع تصاعد خطاب التخوين والملاحقة، نحن نرفع صوتًا أخلاقيًا تربويًا واضحًا: الأرواح البشرية يجب ألا تُضحى من أجل أهداف غير قابلة للتحقق».

كما وقّع مئات الآباء (نحو ألف من أولياء أمور الطلاب) على عريضة كتب فيها: «من أجل مستقبل أطفالنا، ومن أجل جيراننا أيضًا، نرفض تربيتهم في ظل حرب أبدية. نرفض غض الطرف عن مقتل الأطفال، ولن نتعاون مع فكرة أن لا أبرياء في غزة، ولا مع التخلي عن الأسرى أو نزع إنسانية الآخر».

كذلك، أصدر نحو 170 من خريجي برنامج «تلبيوت» العسكري النخبوي، في الاحتياط والمتقاعدين، بيان دعم لعريضة الطيارين، وقالوا إن «الدعوة إلى إنقاذ الأسرى المدنيين والعسكريين هي نداء أخلاقي أساسي نابع من القيم التي تربّينا وخدمنا على أساسها. ندين محاولات إسكات أصوات زملائنا، الذين هم مواطنون فاعلون، وخدموا الدولة، ويعبّرون عن قلقهم».

أما جنود المدرعات، وعددهم 1500، فقد وقعوا على عريضة جاء فيها: «استمرار القتال لا يخدم الأهداف التي حُددت للجيش، ويجب العمل فورًا على إعادة الأسرى إلى ديارهم»، بحسب ما أوردت صحيفة «هآرتس»، اليوم.

وقال صاحب المبادرة ونائب قائد لواء «يفتاح» سابقًا، رامي ماتان، إن «رئيس الأركان نفسه اعترف اليوم صراحة بأنه لا يمكن تحقيق جميع الأهداف في غزة. إذا كان الأمر كذلك، فلماذا نستمر في التضحية بالأرواح من أجل أهداف مستحيلة؟».

وكشفت صحيفة «هآرتس» أن قيادة سلاح الجو حاولت منع نشر عريضة الطيارين، وقام قادة برتبة عميد بالاتصال شخصيًا بجنود الاحتياط الموقعين مطالبينهم بسحب تواقيعهم، مهددين بعقوبات. وبحسب الصحيفة، استجاب 25 فقط من بين الموقعين لذلك.

لاحقًا، أعلن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، إيال زامير، وقائد سلاح الجو، تومر بار، قرارهما بفصل جنود الاحتياط الموقعين. وعلق رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بدعمه للإجراء قائلًا إنهم «مجموعة متطرفة تحاول تقويض المجتمع الإسرائيلي من الداخل»، وإن هدفهم «إسقاط الحكومة».

توترات داخلية مستفحلة في الكيان الصهيوني

نتنياهو اجر إسرائيل الى الهاوية

تشهد الساحة الإسرائيلية تصاعدًا في الانتقادات والتوترات الداخلية تجاه إدارة الحرب على قطاع غزة، وسط تحذيرات من أن استمرار الوضع الحالي قد ينتهي بكارثة سياسية وعسكرية، ولقد حذر البروفيسور الإسرائيلي «إيال زيسر»، نائب رئيس جامعة تل أبيب والخبير في شؤون الشرق الأوسط، من أن «إسرائيل» تخوض حربا طويلة الأمد في قطاع غزة دون استراتيجية واضحة ودون رغبة سياسية في حسمها.

وأضاف الخبير الإسرائيلي: إن «حرب الأشهر الـ 15» ضد حركة حماس باتت تتجه نحو الفشل، ليس بسبب قدرة حماس فقط بل نتيجة التخبط في إدارة المعركة من قبل القيادة السياسية الإسرائيلية.

وقال زيسر: إن جيش الاحتلال لا يزال بعيدا عن تحقيق النصر في غزة رغم مرور أكثر من عام على بدء الحرب، معتبرا أن غياب الأهداف الواضحة والتخطيط العملياتي أديا إلى إطالة أمد المعركة دون نتائج حاسمة.

وأشار إلى أن الإخفاقات في بداية الحرب عقب هجوم الـ 7 من أكتوبر، كانت متوقعة بسبب صدمة الحدث وانهيار المنظومات العسكرية والسياسية، إلا أن استمرار تلك الإخفاقات بعد شهور من القتال يظهر فشلا في استخلاص الدروس وتحديد أهداف واضحة يمكن ترجمتها إلى إنجازات ميدانية.

وأوضح أن العمليات العسكرية المتقطعة من غزة إلى خانيونس ثم رفح ثم العودة مجددا، عكست غياب خطة منهجية وتحولت إلى سلسلة من التحركات غير المرتبطة، ما أدى إلى ما وصفه بـ«حرب مستمرة بلا حسم»، حيث يحتل الجيش مناطق ويخليها ليعود إليها لاحقا.

وانتقد زيسر اعتماد المستوى السياسي على شعارات فضفاضة مثل «القضاء على القدرات العسكرية لحماس» دون تحديد خطوات عملية لتحقيق هذا الهدف، لافتا إلى أن حماس تواصل تجنيد عناصر جدد بسهولة وأن الصواريخ ما زالت تطلق تجاه مستوطنات غلاف غزة، في وقت تكتفي فيه «إسرائيل» بإصدار بيانات إعلامية عن إخلاء مناطق ثم إعادة سكانها بعد أيام.

وحذر من أن هذه السياسة تعكس غياب إرادة سياسية لحسم المعركة، مشيرا إلى أن «إسرائيل تمتلك الآن ظروفا أفضل من السابق دعم أمريكي غير محدود، ورضا عربي ضمني عن هزيمة حماس، وقيادة عسكرية جديدة لا تفتقر إلى روح القتال»، حسب قوله.

ورأى زيسر أن استمرار هذا التردد سيؤدي إلى فقدان «إسرائيل» لزمام المبادرة، ما سيدفع الولايات المتحدة لاحقا لفرض تسوية سياسية وفق مصالحها، مشددا على أن «إسرائيل لا تستطيع بعدها لوم أحد سوى نفسها». وذكر أن التاريخ سيحكم على هذه الحرب باعتبارها «فاشلة» ليس فقط بسبب كيف بدأت بل أيضا بسبب «إدارتها الضعيفة والمترددة»، مشددا على أن استمرار السير في هذا الطريق المسدود لن يقود إلى نصر، بل إلى تآكل الردع وفتح الباب أمام تدخل خارجي في مسارات الحرب.

وقال زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لابيد: إن كل يوم تقضيه حكومة نتنياهو في السلطة «قد ينتهي بكارثة كبرى أخرى وقد يؤدي إلى المزيد من القتلى»، وأضاف زعيم المعارضة الإسرائيلية، في تغريدة على موقع «إكس» اليوم الأحد: إن «هروب رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو من المسؤولية والخوف من قضية قطر جيت هو السبب الحقيقي وراء الإقالة المتسرعة والهستيرية لرونين بار».

وفي 31 مارس الماضي، أعلنت وسائل إعلام عبرية أن النيابة العامة الإسرائيلية أعلنت الموافقة على استدعاء نتنياهو للشهادة في قضية الأموال القطرية المعروفة بـ«قطر غيت».

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرنوت» أنه عقب اعتقال شخصين من مكتب نتنياهو؛ «وافقت المستشارة القانونية لحكومة الاحتلال جالي بهاراف ميارا على استدعاء نتنياهو للإدلاء بشهادته في القضية»، وذكرت الصحيفة أن استدعاء نتنياهو سيتم للإدلاء بشهادته فقط، وليس للاستجواب، حيث لا يشتبه في تورطه بأي جرائم في القضية.

وأعلنت شرطة الاحتلال في التاريخ ذاته عن إلقاء القبض على شخصين مشتبه بهما للتحقيق في قضية «قطر غيت»، والمشتبه بهم هما مستشار نتنياهو، يوناتان أوريتش، والمتحدث السابق باسم مكتبه إيلي فيلدشتاين، وتتمثل الشكوك الموجهة ضد فيلدشتاين وأوريتش في الاتصال بعميل أجنبي والرشوة وخيانة الأمانة والجرائم الضريبية.

وجاءت هذه التطورات على خلفية قضية «قطر غيت»، عندما أعلن رئيس الشاباك المقال، رونين بار، الشهر الماضي، أنه يجري فحص العلاقة بين المسؤولين في ديوان نتنياهو وقطر، بسبب «مخاوف من الإضرار بأسرار الدولة»، حسب صحيفة «إسرائيل هيوم» العبرية.

فوضى في محكمة الاحتلال العليا.. القضاة هدف لأنصار اليمين

شهدت المحكمة العليا الإسرائيلية، قبل عدة أيام، حالة من الفوضى والتوتر خلال الجلسة الخاصة بالنظر في الالتماسات المقدمة ضد قرار الحكومة بإقالة رئيس جهاز الشاباك، رونين بار، وذلك قبل أيام من الموعد النهائي الذي حددته الحكومة لتنفيذ القرار وهو 10 أفريل الجاري.

وقالت القناة 13 الإسرائيلية: إن الجلسة عُقدت أمام هيئة قضائية تضم ثلاثة من أقدم قضاة المحكمة، هم رئيس المحكمة يتسحاق عميت، ونوعام سولبرغ، ودافنا براك-إيريز، وذلك في ظل مخاوف من أزمة دستورية محتملة على خلفية مواقف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وعدد من وزرائه.

وقبل انطلاق الجلسة، أطلق أنصار الحكومة هتافات داخل القاعة من قبيل «لا صلاحية لكم»، ما دفع القضاة إلى محاولة تهدئة الأجواء، وعند دخولهم، قال القاضي عميت: «دعونا نفترض وكأن أمراً مشروطاً قد صدر بالفعل»، في إشارة إلى التعامل الجاد مع الالتماسات.

وأضاف التقرير إن محامي الحكومة، المحامي تسْيون أمير، وصف الالتماسات بأنها «سياسية»، إلا أن القاضية براك-إيريز ردّت عليه قائلة: «حتى في ظل الصلاحيات الواسعة، لا يمكن تجاهل قواعد القانون الإداري»، وخلال الجلسة، اندلعت فوضى جديدة بعد أن بدأ أحد آباء الجنود القتلى، ويدعى بونتسل دوف، بالصراخ قائلاً: «أيدي بار ملطخة بالدماء، أولادنا دُفنوا بسببه في جبل هرتسل»، ما دفع القضاة إلى تعليق الجلسة مؤقتًا.

وخلال الاستراحة، تصاعد التوتر، واحتاج رئيس الشاباك الأسبق، يورام كوهين، إلى مغادرة القاعة محاطًا بالحراس بعد تلقيه تهديدات من نشطاء اليمين المتطرف، وفي أعقاب ذلك، قررت هيئة المحكمة إخلاء القاعة من الجمهور ومواصلة الجلسة خلف أبواب مغلقة، وبعد استئناف الجلسة، حاولت عضو الكنيست طالي غوتليب (الليكود) التدخل مجددًا وصرخت داخل القاعة، ما استدعى إخراجها بالقوة من قبل رجال الأمن، وتأتي هذه الجلسة في ظل توترات سياسية وأمنية غير مسبوقة في «إسرائيل»، وسط محاولات من الحكومة لتعزيز قبضتها على أجهزة الأمن، ما يثير مخاوف من تسييس المؤسسات الأمنية والقضائية.

رغم «ليونتها» في التفاوض لوقف العدوان:

حماس تتمسك بسلاحها

محمد بن محمود

على الرغم من الحروب والمعارك المستمرة التي خاضتها حركة حماس ضد الاحتلال الإسرائيلي، وفي الوقت الذي يشهد فيه قطاع غزة معركة دموية وغير متكافئة على مختلف الأصعدة، أبدت حركة حماس مرونة واضحة في المفاوضات الأخيرة، التي جرت في العاصمة المصرية القاهرة، حيث أظهرت استعدادًا للإفراج عن بعض الأسرى الإسرائيليين لديها، إذا ما تم تقديم ضمانات حقيقية لوقف العدوان الإسرائيلي وانسحاب الاحتلال من قطاع غزة. ولكن بالرغم من هذه المرونة، فإن حماس تُصر على تمسكها بسلاح المقاومة، الذي تعتبره حقًا لا يمكن التنازل عنه، في محاولة منها للحفاظ على الكرامة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه.

المرونة الفلسطينية مقابل التشدد الإسرائيلي

منذ بداية الحرب الأخيرة، ظهرت حركة حماس بموقف أكثر ليونة تجاه الوسطاء الدوليين، حيث أكدت استعدادها لتقديم بعض التنازلات في سبيل تهدئة الأوضاع والحد من التصعيد العسكري. فقد وافقت الحركة، على سبيل المثال، على تقديم بادرة حسن نية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الإفراج عن الأسير الإسرائيلي-الأمريكي، ألكسندر عيدان، مقابل وقف الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع، كما أبدت موافقتها المبدئية على إمكانية إدارة مؤقتة لقطاع غزة. غير أن الحركة أكدت في الوقت نفسه أن أي اتفاق لوقف العدوان يجب أن يتضمن ضمانات حقيقية وملزمة من الجانب الإسرائيلي.على الرغم من هذه المرونة، فإن المفاوضات لم تشهد أي تقدم حقيقي بخصوص وقف الحرب، إذ يبدو أن إسرائيل لا تزال تصر على مطالبها المتعلقة بنزع سلاح المقاومة الفلسطينية، وتحديدًا سلاح حركة حماس. هذا المطلب يُعد نقطة الخلاف الرئيسة في المفاوضات، حيث تعتبر حماس أن أي نقاش حول سلاحها هو تجاوز لحقوقها الوطنية ويمثل تهديدًا لحق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه ضد الاحتلال الإسرائيلي.

سلاح المقاومة: حق فلسطيني لا يمكن التنازل عنه

تعتبر حركة حماس أن سلاح المقاومة هو أحد العناصر الأساسية التي تضمن للشعب الفلسطيني حقه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وهو حق مكفول بموجب القوانين الدولية، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على حق الشعوب في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال. إن تمسك حماس بسلاحها لا يتعلق فقط بالبعد العسكري، بل هو جزء من عقيدتها السياسية والفكرية التي ترى في المقاومة المسلحة وسيلة ضرورية لتحرير الأراضي الفلسطينية، وأن السلاح يمثل رمزًا لرفض الاحتلال وتأكيد السيادة الفلسطينية على أرضها.

يتعدى سلاح المقاومة كونه مجرد أداة عسكرية؛ فهو يمثل هوية شعب بأسره يناضل من أجل حقوقه المشروعة في الاستقلال والحرية. وفي هذا السياق، ترى حماس أن أي محاولة لانتزاع سلاحها هي محاولة للقضاء على أساس وجود الحركة ذاته، وتجريد الفلسطينيين من أدوات الدفاع عن أنفسهم في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية. الحركة تؤكد أن سلاح المقاومة هو حق لا يمكن التفاوض عليه، وقد شددت على ذلك في أكثر من مناسبة خلال المفاوضات.

المطالب الإسرائيلية: نزع السلاح شرط أساسي للسلام

منذ اليوم الأول للصراع، كانت مطالب إسرائيل واضحة للغاية، حيث طالبت الحكومة الإسرائيلية في معظم المفاوضات والوساطات الدولية بضرورة نزع سلاح حماس كشرط أساسي لأي وقف لإطلاق النار. من وجهة نظر إسرائيل، يمثل سلاح حماس تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ويشكل عائقًا أمام أي تسوية سلمية على المدى البعيد. إذ ترى إسرائيل أن استمرار حركة حماس في احتفاظها بأسلحتها يعني استمرار التهديدات العسكرية التي تواجهها الدولة العبرية بشكل دوري.تسعى إسرائيل عبر هذه المطالب إلى تقويض قدرة حماس على شن الهجمات الصاروخية، وتعطيل قدرتها على تنفيذ عمليات نوعية ضد أهداف إسرائيلية، سواء داخل الأراضي المحتلة أو في المناطق الحدودية. وتعتبر إسرائيل أن نزع سلاح حماس هو الخطوة الضرورية نحو نزع التهديد الأمني عن المستوطنات الإسرائيلية والحد من العمليات العسكرية الفلسطينية.لكن في المقابل، لا تعتبر حركة حماس هذا السلاح تهديدًا فقط للأمن الإسرائيلي، بل أيضًا جزءًا من حقوق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال. فمن خلال هذا السلاح، تحاول حماس أن توازن القوة مع جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي يمتلك أسلحة متقدمة وأجهزة مراقبة متطورة. وبذلك، يعتبر سلاح المقاومة أداة ضرورية لمجابهة الاحتلال الإسرائيلي في وقت غابت فيه الحلول السياسية العادلة.

ورقة إسرائيلية: شروط تعجيزية وتفاصيل ملتبسة

في الأيام الأخيرة، تسلّم وفد حركة حماس ورقة إسرائيلية تتضمن مجموعة من الشروط والمقترحات التي تهدف إلى الوصول إلى اتفاق حول وقف إطلاق النار. الورقة تتضمن شروطًا تتعلق بوقف العمليات العسكرية لفترة مؤقتة تبلغ 45 يومًا، يتخللها تبادل للأسرى وتقديم مساعدات إنسانية للقطاع المحاصر. كما تتضمن شروطًا تطالب حماس بالإفراج عن الأسرى الإسرائيليين، بما في ذلك الأسير ألكسندر عيدان، وكذلك إطلاق سراح عدد من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.إلا أن الورقة الإسرائيلية تتضمن شرطًا غريبًا على حركة حماس، وهو نزع سلاح المقاومة من جميع الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حركة حماس. هذا البند كان نقطة خلاف واضحة بين الطرفين، حيث أكدت حماس أن هذا الشرط غير قابل للنقاش، وأن سلاح المقاومة هو حق فلسطيني لا يمكن المساومة عليه. وقد اعتبرت حماس أن تضمين هذا البند في الورقة الإسرائيلية يمثل محاولات لإفراغ القضية الفلسطينية من مضمونها، وجعلها خالية من أي شكل من أشكال المقاومة الفعّالة ضد الاحتلال.

ضغوط دولية وزيادة الانقسام

على الصعيد الدولي، يتوزع الموقف بين دول داعمة لحقوق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال، ودول أخرى تدفع نحو إنهاء الصراع عبر القنوات الدبلوماسية والشروط الإسرائيلية. فمن جهة، تدعو بعض الدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى بعض الأطراف الدولية، إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في المقاومة وعدم فرض أي شروط تتعلق بنزع سلاح المقاومة. هذه الدول ترى في سلاح حماس جزءًا من حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه ضد الهجمات المستمرة، في حين أن دولًا أخرى، وخاصة الغربية، ترى أن استمرار حماس في الاحتفاظ بهذا السلاح يُعرقل جهود السلام ويؤدي إلى مزيد من التصعيد.لقد شهدت الفترة الماضية انقسامات حادة في المواقف الدولية حول كيفية التعامل مع سلاح المقاومة. ففي الوقت الذي تدعو فيه الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية إلى نزع سلاح حماس، تدعو أطراف أخرى، مثل إيران وبعض القوى السياسية العربية، إلى الحفاظ على هذا السلاح باعتباره حقًا مشروعًا.

هل يمكن الوصول إلى اتفاق دائم؟

على الرغم من جميع هذه الجهود والضغوط، تظل إمكانية التوصل إلى اتفاق دائم لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مسألة صعبة ومعقدة للغاية. فبينما تحاول بعض القوى الدولية والإقليمية دفع الطرفين نحو تسوية، تظل الخلافات حول قضية سلاح المقاومة عائقًا كبيرًا أمام التوصل إلى اتفاق يضمن حقوق الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم وفي الحفاظ على سيادتهم.وفي حال استمرت إسرائيل في مطالباتها بنزع سلاح حماس، فإن ذلك قد يؤدي إلى تأجيل أي اتفاق نهائي أو حتى إلى تصعيد إضافي في النزاع. إن قضية سلاح المقاومة، رغم محاولات التفاوض والوساطة، ستظل أحد أبرز القضايا التي تقف أمام السلام في المنطقة، حيث يظل هذا السلاح، من وجهة نظر الفلسطينيين، وسيلة مشروعة للمقاومة ولن يتنازلوا عنه تحت أي ظرف.

طرد متبادل يهدد بعودة العلاقات إلى مربع التوتر

أزمة دبلوماسية بين الجزائر وفرنسا

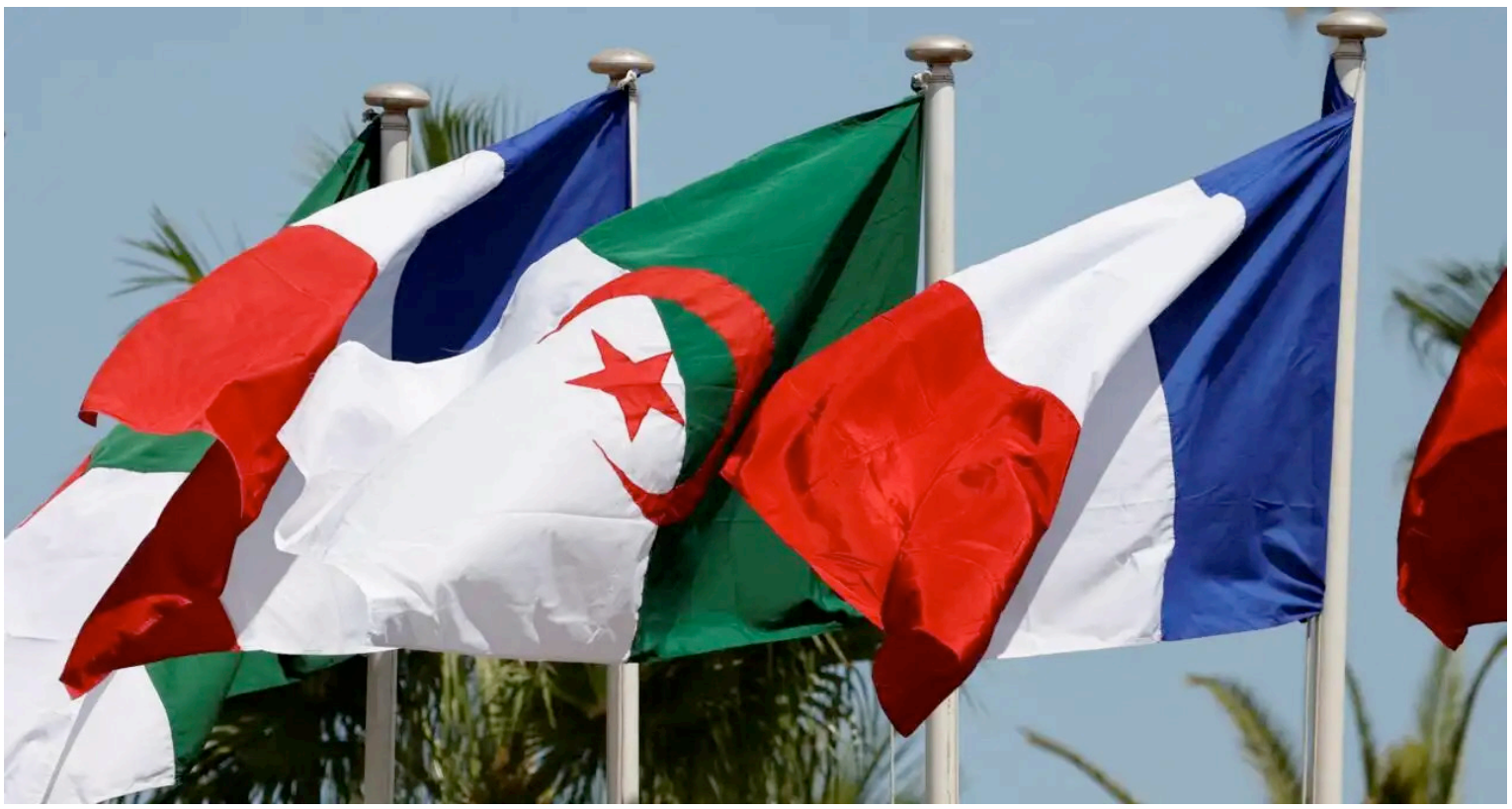

محمد بن محمود

اندلعت أزمة دبلوماسية جديدة بين الجزائر وفرنسا بعد أن أعلنت الجزائر مطلع الاسبوع الجاري طرد 12 دبلوماسيًا فرنسيًا من أراضيها، في خطوة مفاجئة أثارت جدلاً واسعًا وأعادت العلاقات الثنائية إلى واجهة التوتر، بعد بوادر تقارب نسبي بدأت بالظهور مؤخراً. هذه الخطوة جاءت كرد فعل واضح على توقيف دبلوماسي جزائري في فرنسا، واتهامه بالمشاركة في عملية اختطاف معارض جزائري على الأراضي الفرنسية، ما أثار استياءً كبيرًا لدى السلطات الجزائرية، التي وصفت الإجراء بأنه انتهاك صارخ للاتفاقيات الدبلوماسية الدولية.

انفراج هش.. سرعان ما تلاشى

تأتي هذه الأزمة في توقيت كان يُعتقد فيه أن العلاقات بين البلدين تتجه نحو مرحلة من التهدئة وإعادة البناء. ففي نهاية شهر مارس، أجرى الرئيس عبد المجيد تبون مكالمة هاتفية مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، بمناسبة عيد الفطر، عبّرا خلالها عن رغبتهما في فتح صفحة جديدة وتعزيز التعاون بين البلدين، خاصة في ملفات الهجرة والأمن.لاحقًا، زار وزير الخارجية الفرنسي الجزائر، حيث أجرى لقاءات وصفت بالبنّاءة والصريحة مع وزير الخارجية أحمد عطاف، كما استقبله الرئيس تبون، ما عزز الآمال في عودة الحوار السياسي والدبلوماسي بين البلدين إلى مساره الطبيعي.

لكن هذه التطلعات لم تصمد أمام الأحداث المتسارعة. فقد أعلنت وزارة الخارجية الجزائرية احتجاجها الشديد على توقيف أحد موظفيها القنصليين من قبل الشرطة الفرنسية، معتبرةً ذلك انتهاكًا للسيادة الجزائرية وخروجًا عن الأعراف الدبلوماسية المعترف بها دوليًا، وطالبت بالإفراج الفوري عنه. وردّت الجزائر بطرد 12 دبلوماسيًا فرنسيًا، ومنحتهم مهلة 48 ساعة لمغادرة البلاد.

فرنسا تلوّح بالرد بالمثل

الرد الفرنسي لم يتأخر كثيرًا، حيث أعلن وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو أن بلاده تحتفظ بحق الرد إذا لم تتراجع الجزائر عن قرار الطرد، مشددًا على أن توقيف الموظف القنصلي جاء ضمن إجراءات قانونية مرتبطة بقضية جنائية ولا علاقة له بوضعه الوظيفي، في إشارة إلى الاتهامات الموجهة له في قضية اختطاف الناشط الجزائري المعارض. القرار الجزائري اعتُبر من قبل الجانب الفرنسي تصعيدًا غير مبرر، وقد تتجه باريس إلى اتخاذ إجراءات مماثلة تشمل طرد دبلوماسيين جزائريين من فرنسا، ما يهدد بدخول العلاقة الثنائية في دوامة من الردود المتبادلة.

من وراء إشعال الأزمة؟

في ظل تصاعد التوتر، يبرز سؤال مهم: من يقف وراء تفجير الأزمة في هذا التوقيت الحساس؟ تشير تحليلات إلى أن أطرافًا سياسية داخل فرنسا، خاصة من اليمين المتطرف، لا ترحب بأي تقارب مع الجزائر وتسعى إلى عرقلة أي مسعى لبناء الثقة بين الطرفين.أصابع الاتهام تتجه تحديدًا إلى وزير الداخلية الفرنسي برونو روتايو، الذي يُعرف بمواقفه المتشددة ضد المهاجرين، خاصة الجزائريين، وكان قد أعلن في وقت سابق عن رفضه لأي ليونة في التعامل مع السلطات الجزائرية، مهددًا بالاستقالة إذا ما خضعت باريس لمطالب الجزائر بشأن ترحيل رعاياها المقيمين بطريقة غير قانونية في فرنسا.

برلمانيون فرنسيون، من بينهم النائب عن حزب فرنسا الأبية، إيريك كوكريل، لم يترددوا في توجيه اللوم مباشرة إلى روتايو، معتبرين أن العملية التي تمت بحق الموظف القنصلي جرت تحت إشراف مباشر من وزارة الداخلية، ما يجعلها محسوبة سياسيًا، أكثر من كونها إجراء قانونيًا صرفًا.وقال كوكريل خلال مداخلة تلفزيونية: حين تقدم على اعتقال موظف في قنصلية دولة أجنبية، فأنت تدرك تمامًا ما ستُحدثه من تبعات. الرد الجزائري لم يكن مفاجئًا، بل كان متوقعًا.

اتفاقيات دولية تم انتهاكها؟

السلطات الجزائرية استندت في موقفها إلى اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، وإلى الاتفاقية الثنائية الموقعة عام 1974 بين الجزائر وفرنسا، والتي تنص على ضرورة احترام الحصانات الدبلوماسية وعدم تعريض الموظفين القنصليين لأي إجراء جزائي إلا بعد رفع الحصانة بشكل رسمي وبموافقة البلد الموفِد.

ووفق البيان الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية الجزائرية، فإن الطريقة التي تم بها توقيف الموظف القنصلي تشكل خرقًا فاضحًا لكل الاتفاقيات المعمول بها، وهي سابقة خطيرة لا يمكن التغاضي عنها.

العلاقات على حافة الانهيار

هذه الأزمة ليست الأولى في سجل العلاقات الجزائرية الفرنسية، لكنها تُعد من أكثرها حساسية منذ سنوات، لأنها تأتي في وقت كان يُنتظر فيه بناء جسور جديدة من التعاون، خاصة في ظل الأوضاع الإقليمية المعقدة التي تحيط بالبلدين، سواء على صعيد الساحل الإفريقي أو ملف الهجرة غير النظامية.

ويرى مراقبون أن الأزمة الحالية قد تدفع الجزائر إلى إعادة النظر في علاقاتها الثنائية مع باريس في عدد من الملفات، على رأسها التعاون الأمني، وتبادل المعلومات، والاتفاقيات المتعلقة بعودة المهاجرين غير الشرعيين.

في المقابل، فإن فرنسا تخشى من أن يؤدي التدهور الجديد إلى فقدان الجزائر كشريك استراتيجي في منطقة المغرب العربي، خاصة في ظل التنافس الدولي المتزايد في شمال إفريقيا، وارتفاع نفوذ قوى أخرى مثل الصين وروسيا وتركيا في المنطقة.

تداعيات متعددة الأوجه

إن استمرار التوتر بين الجزائر وفرنسا لا يهدد فقط العلاقات الثنائية، بل يحمل تبعات أوسع قد تؤثر على استقرار التعاون الأوروبي المغاربي، خصوصًا في ظل التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة الساحل والصحراء، وملف مكافحة الهجرة غير الشرعية الذي يشكل أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي.كما أن الأزمة الحالية تُعيد إلى الواجهة التوترات المتراكمة في الذاكرة التاريخية بين البلدين، والتي لم تُحل رغم عشرات اللقاءات والوعود المتبادلة. فكل أزمة جديدة تُذكّر بمدى هشاشة العلاقات، ومدى عمق الجراح الاستعمارية التي لا تزال تلقي بظلالها على أي محاولة للتقارب.

في ظل ذلك، تبدو الحاجة ملحة إلى تدخل مباشر من القيادتين، لتجنب الانزلاق نحو مواجهة دبلوماسية طويلة الأمد. فكل تأخر في التهدئة سيجعل من الصعب استعادة الثقة، ويُكرّس واقعًا جديدًا عنوانه: انعدام الثقة وتغليب المصالح السياسية الضيقة على الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد.

لمواجهة هيمنة الصين

ترامب يخطط لتخزين معادن المحيط الهادئ الحيوية

قالت مصادر مطلعة، إن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تعد حالياً أمراً تنفيذياً يسمح بتخزين المعادن الموجودة في قاع المحيط الهادئ، في محاولة لمواجهة هيمنة الصين على تلك المعادن المستخدمة في صناعات حيوية، بحسب صحيفة «فاينانشيال تايمز».

وتحتوي العقيدات التي تتشكل في قاع البحر تحت ضغط عالٍ على مدى ملايين السنين وهي بحجم حبة البطاطس، على النيكل والكوبالت والنحاس والمنجنيز وهي المعادن التي تدخل في صناعة البطاريات والأسلاك الكهربائية والذخائر، بالإضافة إلى آثار من المعادن الأرضية النادرة، إذ يمكن إضافتها إلى المخزونات الفيدرالية الحالية من النفط الخام والمعادن.

وأفادت مصادر مطلعة على الخطط بأن هذا المخزون يُنظر إليه كجزء من حملة أوسع لتسريع التعدين في أعماق البحار بموجب القانون الأميركي، ولإنشاء قدرة برية لمعالجة هذه العقيدات.

وبموجب الخطط، سيُنشئ هذا المخزون «كميات كبيرة جاهزة ومتاحة على الأراضي الأميركية لاستخدامها مستقبلاً»، في حال نشوب صراع مع الصين من شأنه أن يُقيِّد واردات المعادن النادرة.

وتسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المعادن الحيوية، إذ سبق وأن ضغطت إدارة ترمب على أوكرانيا لقبول صفقة معادن، وهددت بالاستيلاء على جزيرة جرينلاند وضم كندا، وأعلنت عن تدابير لزيادة الإنتاج المحلي.

تنتج الصين نحو 90% من العناصر الأرضية النادرة المعالجة في العالم، وهي مجموعة من 17 عنصراً تستخدم في صناعات الدفاع والسيارات الكهربائية والطاقة النظيفة والإلكترونيات. وتستورد الولايات المتحدة غالبية احتياجاتها من هذه العناصر، ومعظمها يأتي من الصين.

مواكبة الصين

وسيساعد تكوين احتياطي استراتيجي من العقيدات متعددة المعادن من قاع البحر، الولايات المتحدة، على اللحاق بالصين في السباق العالمي لاستكشاف قاع المحيط الهادئ الغني بالموارد.

وفرضت بكين الأسبوع الماضي، قيوداً على تصدير بعض العناصر الأرضية النادرة في أحدث محاولاتها لاستخدام هذه المعادن كشكل من أشكال «الإكراه الاقتصادي».

وقال ألكسندر جراي، الخبير في الشؤون الآسيوية والذي كان رئيساً لمكتب مستشار الأمن القومي الأميركي في إدارة ترمب الأولى، إنه من المنطقي أن يركز البيت الأبيض على التعدين في أعماق البحار، حيث تنظر الصين بشكل متزايد إلى قاع البحار العميقة على أنه «خط جبهة في المنافسة الاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة».

وتعمل الصين على دعم جهود التنقيب عن المعادن محلياً، في ظل جهود لتحقيق طموح الرئيس شي جين بينج في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد وتصاعد المنافسة مع أمريكا.

وأضاف جراي، في إشارة إلى الصين: «كما فعلت إدارة ترمب في مجال بناء السفن والمعادن الحيوية على نطاق أوسع، فإن تحفيز تركيز الحكومة الأميركية على المناطق الأكثر عرضة لطموحات الصين أمرٌ ضروري».

وفي هذا الصدد، قالت شركة TMC لاستكشاف المعادن، ومقرها فانكوفر، إن فرعها في الولايات المتحدة بدأ عملية تشرف عليها وزارة التجارة الأميركية لتقديم طلبات للحصول على تصاريح لاستكشاف وتعدين المياه الدولية بموجب قانون أميركي صدر عام 1980.

وقال جيرارد بارون، الرئيس التنفيذي لشركة TMC، إن الهيئة لا تملك «تفويضاً حصرياً» لتنظيم التعدين في المياه الدولية.

التعدين.. مؤيد ومعارض

وكان الجمهوريون المؤثرون، بمن فيهم وزير الخارجية ماركو روبيو ومستشار الأمن القومي مايك والتز، من أشد المؤيدين لهذه الفكرة خلال فترة خدمتهم في الكونغرس.

وكُلِّف مشروع قانون ميزانية الدفاع السنوية العام الماضي، الوزارة بإجراء دراسة جدوى بشأن كيفية تكرير هذه العقيدات للاستخدامات الدفاعية.

وقال أحد مساعدي مجلس النواب: «لقد تجاوز الأمر كونه مسألة تجارية. إنها قدرة استراتيجية صينية بُنيت على مدى عقود بحيث يمكن استخدامها كسلاح».

ورغم حماسة كبار الجمهوريين لاستكشاف قاع البحر، استمرت الولايات المتحدة في عهد ترمب في الغياب شبه الكامل عن المفاوضات الدولية بشأن تعدين قاع البحر، ولم تُصادق على المعاهدة التي وضعت الإطار القانوني لهذه الأنشطة، وهي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

وانتهت محادثات الهيئة الدولية لقاع البحار في جامايكا الشهر الماضي، دون إعطاء الضوء الأخضر للتعدين في المياه الدولية، في حين تواصل عشرات الدول الدعوة إلى وقف هذه الممارسة.

ويجادل المعارضون بأن التعدين قد يضر بأشكال الحياة التي لا تزال غير مفهومة، والتي تعيش على عمق آلاف الأمتار تحت سطح الأرض، بما في ذلك الشعاب المرجانية والأخطبوطات البيضاء. كما يتساءلون عما إذا كانت هذه الصناعة قادرة على إعادة بناء سلسلة التوريد الصينية الواسعة للمعادن الأساسية، ومنافسة انخفاض سعر النيكل الإندونيسي.

وقال البيت الأبيض، السبت الماضي، إن الرئيس دونالد ترمب أوضح أن الولايات المتحدة لا يمكنها الاعتماد على الصين في الصناعات المرتبطة بالتقنيات الحيوية مثل أشباه الموصلات والرقائق والهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وذلك بعد استثناء هذه السلع من الرسوم الجمركية الكبيرة.

وأفادت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولين ليفيت في بيان بعد الإعلان عن الاستثناءات إن ترمب ضمن استثمارات أميركية بتريليونات الدولارات من شركات مثل أبل وإنفيديا. وأضافت: «بتوجيهات من الرئيس، تسعى هذه الشركات جاهدة إلى توطين عملياتها التصنيعية في الولايات المتحدة في أقرب وقت ممكن».

وفي وقت سابق أعفت إدارة ترمب الهواتف الذكية، والرقائق، وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة إلكترونية أخرى، من «الرسوم الجمركية المتبادلة»، ما قد يخفف من صدمة الأسعار على المستهلكين، ويقلل من وطأتها على عمالقة التكنولوجيا مثل أبل وسامسونج، وفق ما نقلت «بلومبرغ».

ونشرت هيئة الجمارك وحماية الحدود الأميركية CBP هذه الإعفاءات في وقت متأخر الجمعة، ما يقلص نطاق الرسوم الجمركية من خلال استبعاد هذه المنتجات من التعرفة الجمركية البالغة 145% المفروضة على الصين، ومن التعرفة الأساسية البالغة 10% على معظم دول العالم الأخرى.

وتنطبق هذه الاستثناءات على الهواتف الذكية، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وأقراص التخزين الصلبة، ومعالجات الحواسيب، وشرائح الذاكرة. وقالت «بلومبرغ»، إن هذه الأجهزة الإلكترونية لا تصنع عادة في الولايات المتحدة، وتستغرق إقامة خطوط إنتاج محلية لها سنوات.

رابطة الهواة لكرة القدم المستوى 2
(الجولة 5 إيابا)

متابعة : جلال العرفاوي

(المجموعة الأولى)

رأس الجبل صامد في الصدارة

النتائج

ـــ النجم الخميري بعين دراهم ـــ اتحاد الزريبة حمام 2 ـــ 2

ـــ الاتحاد القرطاجني ـــ الخضراء الرياضية2ـــ 2

ـــ مستقبل التضامن ـــ نادي كرة القدم ببنزرت 2 ـــ 0

ـــ اتحاد برج العامري ـــ النادي الأولمبي بالكرم 0 ـــ 0

العالية الرياضية ـــ سهم رأس الجبل1 ـــ 0

ـــاتحاد برج السدرية: معفى

الترتيب

1) سهم رأس الجبل 32

2) الخضراء الرياضية 29

3) النادي الأولمبي بالكرم 28

4) اتحاد الزريبة حمام 24

5) الاتحاد القرطاجني23

6) اتحاد برج العامري 19

7)العالية الرياضية 17

8) اتحاد برج السدرية 15

ـــ) مستقبل التضامن 15

10)نادي كرة القدم ببنزرت 9

11) النجم الخميري بعين دراهم 6

(المجموعة الثانية)

منزل تميم يقود المجموعة بثبات

النتائج

ـــ نادي كرة القدم بمنـــزل تميم ـــ النفيضة الرياضية 2 ـــ 0

ـــ أمل بوحجلةـــ مستقبل السبيخة 2 ـــ 3

ـــ نادي كرة القـــدم بالحماماتـــ ملتقى بئر بورقبة1 ـــ 1

ـــ هلال أكودةـــ الثريات الرياضية 4 ـــ 0

ـــ كوكب زاوية سوسةـــ اتحاد الشبيكة0 ـــ 2

الترتيب

1)نادي كرة القدم بمنزل تميم 33

2)هلال أكودة 32

3) اتحاد الشبيكة 26

4) النفيضة الرياضية 25

5) نادي كرة القدم بالحمامات 22

6) ملتقى بئر بورقبة15

7) كوكب زاوية سوسة 14

8) الثريات الرياضية 11

9)مستقبل السبيخة 10

10) أمل بوحجلة3

(المجموعة الثالثة)

قرقنةتفوز بلقاء القمة

النتائج

ـــ شبيبة بومرداس ـــالنادي الحزقي 1 ـــ 1

ـــالأهلي الحجريـــ نهوض سيدي علوان0 ـــ 0

ـــ قرقنة الرياضيةـــ بعث بنان2 ـــ 0

ـــ شهابالوردانين ـــ نادي بنبلة 1 ـــ 1

ـــ النجم اللجميـــ النادي الخنيسي 2 ـــ 0

ـــبرق بني حسان: معفى

الترتيب

1)قرقنة الرياضية 32

2)بعث بنان 25

3) نهوض سيدي علوان 22

4) النجم اللجمي20

ـــ) الأهلي الحجري 20

ـــ) نادي بنبلة 20

7) النادي الحزقي 16

ـــ)شهاب الوردانين 16

ـــ)النادي الخنيسي16

10)شبيبة بومرداس 15

11) برق بني حسان 13

(المجموعة الرابعة)

حفوز يطيح بالوسلاتية

النتائج

ـــ شبيبة بوعرادةـــ صافية القصور 1ـــ 3

ـــ مستقبل عين جلولةـــنجم قعفور0 ـــ 1

ـــ نجم العلا ـــ نجاح سبيبة 3 ـــ 2

ـــ أمل حفوزـــ نجم الوسلاتية 1 ـــ 0

ـــ نادي الدهمانيـــ نادي الروحية 1 ـــ 1

الترتيب

1)صافية القصور 31

2)نادي الدهماني29

3)نجم الوسلاتية 26

4)شبيبة بوعرادة21

5) نجاح سبيبة 19

6) نجم قعفور17

ـــ)أمل حفوز 17

8) نجم العلا 14

9) نادي الروحية 10

10) مستقبل عين جلولة8

(المجموعة الخامسة)

تشويق وإثارة بين القطاروبن عون

النتائج

ـــ فجر القطار ـــ شبيبة ماجل بلعباس1 ـــ 1

ـــ نادي نفطةـــ نصر الله الرياضية 3 ـــ 0

ـــمنجم المتلويـــأمل بن عون 1 ـــ 3

ـــ سهم قصر قفصةـــ نادي بئر الحفي 2 ـــ 0

ـــ غزال أم العرائس ـــ مستقبل لالة(توقفت في الدقيقة 73 لعدم اكتمال نصاب فريق لالة)

الترتيب

1) فجر القطار 31

2)أمل بن عون30

3)ماجل بلعباس 23

4)سهم قصر قفصة 19

5) نصر الله الرياضية 16

6)نادي بئر الحفي 15

ـــ)منجم المتلوي15

ـــ)غزال أم العرائس 15

ـــ)نادي نفطة 15

10) مستقبل لالة 7

(المجموعة السادسة)

صراع النزول يشتد

النتائج

ـــأولمبيك غنوشـــ واحة شنّنيـــ 1 ـــ 1

ـــ مستقبل حاسي عمر ـــ اتحاد المطوية 2 ـــ 1

ـــ تهذيب الصخيرةـــ بعث الرقاب0 ـــ 0

ـــ جمعية الحامة ـــ ملعب سيدي مخلوف 3 ـــ 0

ـــنادي بئر لحمر ـــ أولمبيك بن قردان 1 ـــ 0

الترتيب

1)تهذيب الصخيرة27

2)مستقبل حاسي عمر 23

3)ملعب سيدي مخلوف 20

ـــ)واحة شنني20

5)أولمبيك غنوش19

ـــ)جمعية الحامة 19

7)اتحاد المطوية 17

8)أولمبيك بن قردان 15

ـــ)بعث الرقاب 15

ـــ)نادي بئر الأحمر 15

رابطة الهواة لكرة القدم المستوى 1
(الجولة 6 إيابا)

متابعة : جلال العرفاوي

(المجموعة الأولى)

بن عروس ملاحق عنيد

النتائج

ـــ نادي منزل بوزلفة ـــ النجم الخلادي 1 ـــ 0
ـــ كوكب منزل جميل ـــ بئر مشارقة الرياضية 0 ـــ 0
ـــ أمل تازركة ـــ ستير جرزونة 1 ـــ 1
ـــ الاتحاد القليبي ـــ قرمبالية الرياضية 1 ـــ 0
ـــ شـــبيبة منوبة ـــ موج منزل عبد الرحمان 0 ـــ 0
ـــ ســـبورتينغ بن عروس ـــ اتحاد الجديدة 2 ـــ 1
ـــ النادي الأولمبي للنقل ـــ مستقبل المحمدية 0 ـــ 2

الترتيب

1) اتحاد الجديدة 34
2) موج منزل عبد الرحمان 33
ـــ) سبورتينغ بن عروس 33
4) الاتحاد القليبي 31
5) ستير جرزونة 30
6) كوكب منزل جميل 29
7) قرمبالية الرياضية 28
8) النجم الخلادي 27
9) أمل تازركة 21
ـــ) شبيبة منوبة 21
11) بئر مشارقة الرياضية 19
ـــ) مستقبل المحمدية 19
13) نادي منزل بوزلفة 18
14) النادي الأولمبي للنقل 14

(المجموعة الثّانية)

لسودة الرياضية تستفيق

النتائج

ـــ نجم فريانة ـــ اتحاد سليانة 1 ـــ 0
ـــ نجم الفحص ـــ أولمبيك الكاف 0 ـــ 0
ـــ نادي مكثر ـــ مرجان طبرقة 0 ـــ 0
ـــ تالة الرياضية ـــ وداد السرس 1 ـــ 0
ـــ نادي حاجب العيون ـــ لسودة الرياضية 1 ـــ 2
ـــ الترجي الكريبي ـــ اتحاد بوسالم 2 ـــ 0
ـــ النادي المجازي ـــ اتحاد سبيطلة 2 ـــ 1

الترتيب

1) اتحاد بوسالم 39
2) أولمبيك الكاف 36
3) تالة الرياضية 33
4) نادي حاجب العيون 31
5) اتحاد سليانة 27
6) نادي مكثر 25
ـــ) النادي المجازي 25
8) نجم الفحص 24
9) مرجان طبرقة 23
10) الترجي الكريبي 22
11) وداد السرس 21
ـــ) نجم فريانة 21
13) اتحاد سبيطلة 19
14) لسودة الرياضية 15

(المجموعة الثالثة)

قصور الساف بالسرعة القصوى

النتائج

ـــ نسر طبلبة ـــ نهضة جمال 4 ـــ 1
ـــ اتحاد قصور الســـاف ـــ اتحـــاد قصيبة المديوني 3 ـــ 0
ـــ النادي الهلالي ـــ كوكب منزل النور 1 ـــ 1
ـــ مســـتقبل الرجيش ـــ الملعب الصفاقسي 1 ـــ 1
ـــ خطاف القلعة الكبرى ـــ الأفق الرياضي بكركر 0 ـــ 0
ـــ نادي جبنيانة ـــ الملعب السوسي 2 ـــ 0
ـــ مشعل الساحلين ـــ مشعل السواسي 2 ـــ 1

الترتيب

1) اتحاد قصور الساف 45 (1 ـــ)
2) الملعب السوسي 36 (1 ـــ)
3) كوكب منزل النور 31
4) الملعب الصفاقسي 28
5) الأفق الرياضي بكركر 27
ـــ) خطاف القلعة الكبرى 27
ـــ) نادي جبنيانة 27 (2 ـــ)
8) مشعل السواسي 23
9) مشعل الساحلين 20 (1 ـــ)
10) اتحاد قصيبة المديوني 19
ـــ) النادي الهلالي 19 (1 ـــ)
12) نهضة جمال 18 (2 ـــ)
13) نسر طبلبة 16 (2 ـــ)
14) مستقبل الرجيش 15

(المجموعة الرابعة)

أمل بوشمة بلا منافس

النتائج

ـــ نادي المضيلة ـــ مارث الرياضية 1 ـــ 0
ـــ اتحاد أجيم جربة ـــ الملعب القفصي 1 ـــ 0
ـــ زيتونة الشماخ ـــ كوكب دقاش 1 ـــ 1
ـــ واحة قبلي ـــ جمعية جربة 3 ـــ 4
ـــ جريدة توزر ـــ تبلبو قابس 4 ـــ 0

ـــ أمل بوشمة ـــ أولمبيك مدنين 3 ـــ 0
ـــ وداد الحامة ـــ الأهلي الصفاقسي 1 ـــ 0

الترتيب

1) أمل بوشمة 40
2) تبلبو قابس 33
3) الملعب القفصي 32
4) جريدة توزر 28
ـــ) جمعية جربة 28
6) واحة قبلي 24
ـــ) مارث الرياضية 24
ـــ) كوكب دقاش 24
9) اتحاد أجيم جربة 24
10) الأهلي الصفاقسي 23
11) أولمبيك مدنين 20
ـــ) نادي المضيلة 20
13) زيتونة الشماخ 17
14) وداد الحامة 14

النادي الصفاقسي

طارق سالم يراهن على الكأس و أيمن دحمان على صفيح ساخن

متابعة : محمد هارون

عاد النـــادي الصفاقـــسي بتعادل إيجابي بنتيجة هدف لهدف من ملعب الهـــادي النيفر أمـــام الملعب التونسي يوم السبت الفارط 12 أفريل الجاري، لحســـاب الجولة الحادية عشرة من مرحلة إيـــاب بطولة الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم. وتبخر أمل المراهنة على مرتبـــة في البطولـــة تؤهل فريق عاصمة الجنوب للمشـــاركة في إحدى المســـابقات القاريـــة خلال الموســـم الرياضي المقبل، وأصبحت مســـابقة كأس تونس تستأثر باهتمام جماهير النادي إلى جانب تداعيات الأزمة المالية على مختلف المســـائل. طارق ســـالم أحد أعضـــاء اللجنة الفنيـــة للنادي الصفاقسي، في هـــذا الحـــوار التالي، للحديـــث عن آخر المســـتجدات وأهم الوضعيات بالفريق.

أكّـــد طارق ســـالم، المدير الرياضي الســـابق للسي آس آس وأحد أعضاء اللجنة الفنية إلى جانـــب عبد الكريم النفطي ومحمود المصمودي، أنّ الإدارة الفني للنادي الصفاقسي تواصل القيام بمهامها على أحســـن وجه وحســـب الأهداف المرســـومة لهـــا من طرف المســـؤولين بالفريق، وستكشف عن النتائج التي توصلـــت إليها في نهاية الموســـم الكروي الحالي 2025-2024. وتكمن مهمة الفنية في تقييم أداء كافة عناصر الرصيـــد البشري من مختلف النواحي البدنيـــة والفنية والتكتيكية ...إضافة إلى أداء المدربين وبقية أفراد الإطار الفني. تقييم اللاعبين سيكون على أسس علمية ورياضية، وفي إطار الشفافية، وسيكشف التقرير النهائي عن اللاعبين المزمع تسريحهم أو فسخ عقودهـــم أو إعارتهـــم لأندية أخرى نهاية الموســـم الريـــاضي الحالي. أما بالنسبة لقائمة اللاعبين، الذين سيتم تجديد عقودهم أو تمديدها، فســـيتم إعدادها مـــن طرف أعضـــاء اللجنة الفنية إثر آخر مباراة رســـمية للنادي الصفاقسي خلال هذا الموسم. وأوصى طارق سالم اللاعبين بضرورة مواصلة العمل والعطاء فـــوق الميدان باعتباره الســـبيل الوحيد لضمان مكانة ضمن الرصيد البشري للفريق خلال الموسم الرياضي المقبل، ذلك أن اللجنة الفنية لن تحسم موقفها من أي لاعب إلا بعد نهاية الموسم الكروي الحالي.

لسعد الدريدي واللجنة الفنية

نفى طارق ســـالم ما يتم الترويج له مـــن طرف بعض الأطراف بشـــأن صلاحيـــات اللجنة الفنيـــة وعلاقتها بالإطار الفني للسي آس آس. حيث أكّد في هذا السياق، على العلاقة التكاملية بين عمـــل أعضاء اللجنـــة الفنية من جهة، ومـــدرب الفريق مـــن ناحية أخـــرى، ذلك أنّ مهمة المدرب لســـعد الدريدي أساســـية ضمن عمل اللجنة الفنية، وسيتم اتخاذ جميع القرارات بشـــأن اللاعبين بالتشاور بين الجميع في كنف الإحترام المتبادل. وســـتكون هناك جلســـات بين أعضاء اللجنة (طارق سالم ومحمود المصمودي وعبد الكريـــم النفطي) والمـــدرب الدريدي نهاية الموسم الكروي لاتخاذ القرارات الحاســـمة بشـــأن الرصيد البشري للفريق. أما بالنســـبة لمسألة مواصلة الدريدي على رأس الإطار الفني للنادي الصفاقسي خلال الموسم القادم، فقد إعتبر طارق ســـالم المســـالة سابقة لأوانها، ومـــن مشـــمولات الأطراف المسؤولة بالنادي الصفاقسي، وليست من اختصاص اللجنـــة الفنية. هناك مشـــاورات متواصلة مع الدريدي على جميع المستويات، ويقع التنسيق بين الجميع باســـتمرار خدمة للمصلحة العليا للسي آس آس.

سنقطع الطريق أمام المتمعشين

وشدّد طارق ســـالم في هذا السياق، عن اســـتقلالية اللجنـــة الفنية أثناء أداء عملها، مؤكّدا على الشفافية التي يعمـــل في إطارها جميـــع أعضائها، وأنّ قراراتهـــا ســـتكون مســـتقلة، وسيتم قطع الطريق أمام السمسارة والمتمعشين ســـواء تعلق الأمر بتقييم اللاعبين أو المدربين في مختلف الفروع انطلاقا من أصناف الشـــبان وصولا إلى صنف الأكابر. حتـــى يبقى فريق عاصمـــة الجنوب مدرســـة كروية في تاريخ كرة القدم التونسية.

قرارات اللجنة الفنية رهينة

الوضعية المالية للفريق

كشف طارق سالم عن الوضعية المالية الصعبة التي يعاني منها النادي الصفاقسي في هذه الآونة، مؤكّدا على أنّ قرارات اللجنة الفنية ومقترحاتها بشأن الانتدابات المزمع القيام بها خلال الميركاتو الصيفي المقبل، تبقى رهينة للوضعية المادية لخزينة الجمعية. إذ يعلم الجميع، أنّ تعزيز الرصيد البشري لأكابر كرة القدم بلاعبين من طراز عال، يستوجب إمكانيات مالية هامة في وقت تصارع فيه العائلة الموسعة للسي آس آس من أجل حملة تبرع لفائدة النادي. وناشد جماهير فريق قلعة الأجداد الانخراط في حملة «أوفياء القلعة» لتجنّب العقوبات وفسح المجال أمام الهيئة التسييرية لتخليص الديون المتخلدة بذمة النادي، وتوفير الظروف المادية الملائمة للقيام بانتدابات في مستوى الطموحات، إذ أن قرارات اللجنة الفنية، في اختيار المنتدبين وغيرها من المسائل، لن تكون في معزل عن الوضعية المالية للسي آس آس.

انتخاب هيئة مديرة لتحقيق الاستقرار الإداري

عبّر طارق سالم عن ارتياحه من أداء مختلف الأطراف بالعائلة الموسعة للسي آس آس رغم الظروف الصعبة التي يمر بها الفريق. إذ هناك بوادر إيجابية بالنادي الصفاقسي من إدارة أصناف الشبان وغيرها من الهياكل، إلى جانب العمل الذي تقوم به الهيئة التسييرية واللجنة العليا للدعم وهيكل السوسيوس ... من أجل حلحلة الأزمة المالية، ويبقى الإستقرار الإداري وانتخاب هيئة مديرة قارة للفترة النيابية القادمة من أبرز المسائل التي يجب أن يتم انجازها في القريب العاجل حتى يواصل الفريق مسيرته الرياضية في أحسن الظروف.

حسمت الأمور في البطولة، وسنراهن على الكأس

طارق سالم كان منطقيا في تحليله لأداء فريقه، إذ إعتبر وضعية النادي الصفاقسي قد حسمت في سباق بطولة الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم خلال الموسم الرياضي الحالي 2024-2025. وسيراهن الفريق من أجل التتويج بكأس تونس هذا الموسم حتى يضمن مشاركة في إحدى المسابقات القارية خلال الموسم الكروي المقبل 2025-2026. خاصة وأن مردود السي آس آس يتحسن باستمرار من مباراة لأخرى مقارنة بما كان عليه في بداية الموسم الرياضي الحالي مع المدرب البرتغالي الكسندر سانتوس.

أمين المال المساعد يطلق صيحة فزع

يواصل أعضاء الهيئة التسييرية للنادي الصفاقسي مناشدة العائلة الموسعة للفريق من أجل التبرع لفائدة خزينة الجمعية نظرا لتفاقم الأزمة المالية، واقتراب موعد تسديد جملة من الديون المتخلدة بذمة السي آس آس حتى يتمكن من تجنب عقوبات الهياكل الرياضية الوطنية والدولية. وفي هذا السياق، نشرت الصفحة الرسمية للنادي الصفاقسي على شبكة التواصل الإجتماعي الفايسبوك رسالة عدلي عبد الكافي أمين مال مساعد بالهيئة التسييرية للفريق، إلى جماهير الفريق بتاريخ الأحد 13 أفريل 2025. حيث أشار في حديثه بمناسبة حملة «أوفياء القلعة»، إلى أنّ الحملة قد جمعت إلى حد نهاية الأسبوع الفارط، مبلغا ماليا في حدود 171 ألف دينار و674 دينار نقدا، إضافة إلى 70 ألف دينار متأتية من شيكات وكمبيالات تبرع بها أصحابها مازالت غير مودعة بالحساب البنكي الجاري للنادي الصفاقسي، لتبلغ جملة التبراعات 241 ألف دينار بعد أسبوعين على انطلاق حملة التبرعات «أوفياء القلعة». وكشف عدلي عبد الكافي أن 80 بالمائة من التبرعات متأتية من رجال الأعمال ولم تبلغ مساهمة الأحباء سوى 20 بالمائة من مجموع التبرعات. العائلة الموسعة لفريق عاصمة الجنوب في صراع مع الزمن، إذ تهدف «حملة أوفياء القلعة» حسب عبد الكافي، إلى جمع مبلغ مالي يقدر بأربعة مليارات قبل موفى شهور جوان القادم، وتبدو المهمة صعبة للغاية إلى حد الآن في انتظار الأسابيع القادمة.

دحمان على صفيح ساخن

وضع حارس المرمى أيمن دحمان نفسه في وضعية حرجة، وأصبح مهدّدا بالعقوبة من طرف جامعة كرة القدم على خلفية الإشارة التي رفعها في مباراة الجولة الفارطة أمام الملعب التونسي إثر تصديه لضربة جزاء. دحمان أشار بشكل متكرر بيده اليمنى في لقطة مجانية كان بالإمكان تفاديها من حارس المنتخب الوطني التونسي، وتعدّدت الروايات في هذا السياق، باعتبارها حركة غير مقبولة من طرف الجمهور الرياضي، رغم حملة التشكيك التي يقودها جماهير السي آس آس باعتبارها حركة عادية تفيد التحدي وتألق دحمان في التصدي لضربة الجزاء الثانية على التوالي في نفس المباراة. وما يعيبه الشارع الرياضي بعاصمة الجنوب تجاه تصرف دحمان، أنّ الأمر لا يستدعي مثل تلك الممارسات، ومن شأن السلوكيات السيئة من طرف اللاعبين، أن تزيد في تأجيج الأوضاع في ملاعبنا، خاصة وأنّ قضية الحركة غير الأخلاقية التي صدرت عن يوسف البلايلي لاعب الترجي مؤخرا، جعلته عرضة لعقوبة المنع من اللاعب لمباراتين إضافة إلى غرامة مالية سلطت عليه الأسبوع الفارط. ومازالت ذاكرة جماهير النادي الصفاقسي تحتفظ بسوء سلوك دحمان إثر نهاية مباراة النادي الصفاقسي وضيفه النجم الساحلي بملعب الطيب المهيري، حيث صدم الجميع بصعوده إلى المدارج، والتوجّه إلى أعضاء من الهيئة المديرة للنجم الساحلي في محاولة للإعتداء على أحد الأشخاص المتواجدين ضمن وفد النجم. ورغم أن وجود رواية تبرّر تصرفات دحمان باعتبارها ردة فعل على إساءة أحد أعضاء وفد النجم الساحلي لشخصه أثناء المباراة، إلا أنه لا يمكن تبرير تلك التصرفات من لاعب كرة قدم محترف. الحركة المجانية التي صدرت عن دحمان إثر مباراة يوم السبت الفارط 12 أفريل أمام الملعب التونسي، أثارت موجة من الغضب في وسائل الإعلام التي أدانت جميعها مثل تلك التصرفات. وأصبح الحديث عن إمكانية مثول أيمن دحمان أمام لجنة التأديب بجامعة كرة القدم قريبا مما يزيد من تعقيد الأوضاع بالسي آس آس.